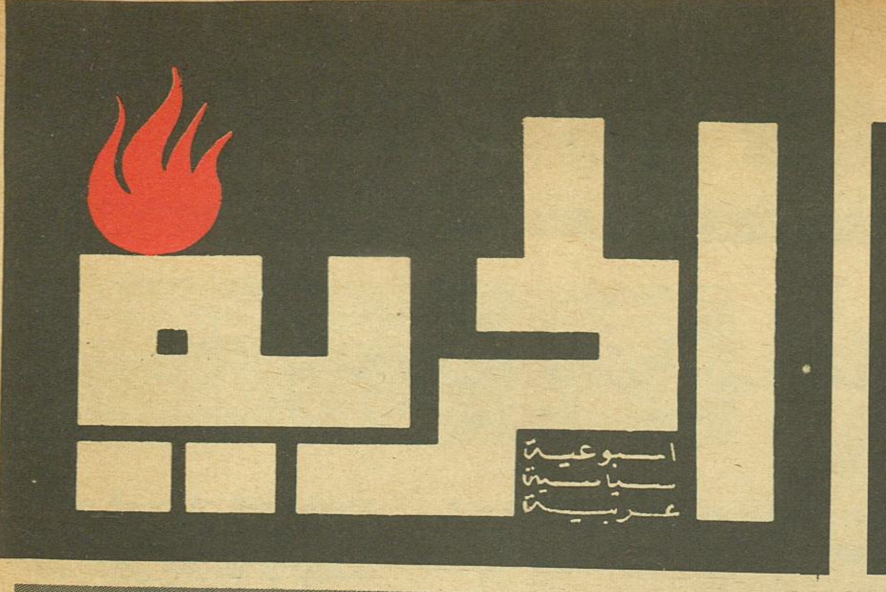


الحكم الجديد في بولندا أمام المأزق القديم

AL-HOURRIAH - No. 547 - 28-12-1970 - BEYROUTH ● بيروت - ٢٨ - ١٢ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٧ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل.

معنى الكيان الفلسطيني في مشروع الملك حسين



خطاب رئيس الوزارة المصرية أمام مجلس الأمة:

"سلمية" الاهتمامات وارستقراطية المعالجة



لماذا اشترك الشيوعيون بالحكم السوري الجديد؟



مخلفات معركة رئاسة الجمهورية في انتخابات المتن

رأي في أزمة الجامعة اللبنانية ومهمات الاتحاد

تصاعد إضراب المعاهد المهنية واتساعه

وزارة الصحة بين تصريحات الوزير وواقع الحال !.

وزير الصحة هذه الايام «مشغول» .. تصريحات واحاديث وانكباب على درس مشاريع ، كل ذلك من اجل صحة الفئات الكادحة التي لا يشملها الضمان الصحي ! وذلك انطلاقا برأيه من ثلاثة حول : تشجيع التصنيع المحلي واجراء المناقصات بدون اسعار سرية، وتشجيع الدول الشرقية على دخول السوق اللبنانية ، هذه العناوين الثلاثــة يتغنى بها كل وزراء الصحة الذيـن تعاقبوا على « العناية » بصحـة الطبقات الفقيرة في لبنان ، فسلمت العناوين من كل شيء ، ولـم تسلم صحة الكادحين لا من شر وزراء الصحة ولا حتى « الشباب » منهم ، وبقـي المستوردون « ومظلتهم الواقية » ، وزارة الصحة ، تمدهم بالوقاية اللازمة ويمدونها بما يلزم !.. حتى الان لم يخبرنا وزير الصحة « الثوري » كيف يتم تشجيع التصنيع المحلي وبايـة وسائل ؟ وكيف يمكن للدول الشرقية ان تدخل السوق اللبنانية مع العلم ان احد مجالس الوزراء اتخذ قرارا بذلك ولم يساعد هذا القرار على دخول الدول الشرقية الى السوق اللبنانية ؟!

وما فائدة الغاء السعر السـري اذا لم يقترن بمراقبة فعالة علـى الادوية المشتراة ؟.

والقضية الثانية التي تقض مضجع الوزير هي محاسبة المستوردين على الربح غير القانوني ! الذي يمتصونه من عرق ودم الشعب .

في جريدة « النهار » ١٤—١٢—٧٠ يقول الوزيـر الشاب « ان ضريبة الدخل على مستوردي الادوية يجب الا تحسب على اساس الربح القانوني المحدد للمستورد وهو ١٧ في المئة بل على اساس الربح الحقيقي الواجب ان تقدره الجهات الرسمية « يعني وزارة الصحة » والذي يفوق هذه النسبة بكثير في معظم الاحيان . »

كـان الوزير يريد ان يقـول للمستوردين لا باس من السرقة والنهب والاحتيال والاثراء من دم الكادحين ولكن المهم أن تدفعوا للخزينة ضريبة دخل على النهب والسرقة !

كل هذا معقول في منطق الوزير ، ولكن لم يخبرنا معاليه كيف يمكنه ان يعلم بمدى النهب والسرقة ؟! عفوا .. ربما يقصد عندما اناط بالجهات الرسمية المختصة تقدير الربح الحقيقي — ان الوزارة وهو على رأسها تعلم «الربح» نقصد النهب الحقيقي للمستوردين ! الوزارة تعلم بالربح غير القانوني وهي الجهة الرسمية الوحيدة القادرة على منعه ووضع حد له ، وبالتالي يعطيها الوزير حق تقدير الربح غير القانوني كي تحسب عنه ضريبة دخل ! اما كيف تستطيع الجهات الرسمية المختصة تقدير الربح الحقيقي فهذا ما لا يذكره الوزير الشاب ! يبقى أن نسال الوزير لماذا لا يعتبر كل ربح أو بالاحرى نهب المستوردين قانوني طالما الوزارة تعلم به ويطالب الوزير بضريبة عليه اليس في اعتبار النهب قانوني سهولة اكثر في تحصيل الضريبة عنه ؟!

وبما أننا نتحدث عن المستوردين فلا يمكننا أن ننسى ما أوردته في ١٨—١٢—٧٠ عن مساعي القصر « الجدية » لاقناع المستوردين ببيع الادوية من الضمان الصحي باسعار مخفضة في الوقت الذي يحاول فيه وزير الصحة اضفاء الشرعية على ارباح المستوردين غير المشروعة . يتاكد من هذا كله ان المستوردين يشكلون دولة بحالها وهذا ما يضطر القصر لاقناعهم بكل ما اوتي من لباقة وتهذيب للتخفيف بعض الشيء من جشعهم . ربما خوفا من فشل الثورة من فوق ؟

وهناك مسالة ثالثة: بعد الغاء شهادة فقر الحال التي كان يقدمها المريض كي يحصل على العلاج من وزارة الصحة ، والقصد من الغاء شهادة فقر الحال هو اتاحة الفرصة امام جميع المواطنين كي يستفيدوا من خدمات وزارة الصحة التي ربما تكفي لثلاث او اربع دول مثل لبنان !

بعد الغاء الشهادة يريد الوزير ان يعتمد ما سماه البطاقة الصحيـة والمساعدات الاجتماعية ، وذلك عـن طريق تعيين مرشدات اجتماعيات مهمة المرشدة التحقق من صحة ادعاء المريض اذا كان يستحق المعالجة مجانا ، وطبعا بعد أن تقوم المرشدة باستجواب المريض وبالتحقيقات اللازمة عن وضعه وزيارته في البيت وسؤال معارفه حتـى يطمئن بال الوزير على دواء وزارته بانه لا يضيع على اناس اغنياء ! ونخاف أن لا تستطع المرشدات تقديم التقارير الصحيحة عن احوال مرضـى وزارة الصحة !

قضية المستخدمين في المستشفيات

رسالة من مستخدم :

- ادارة « المقاصد » تجمع اعداد « الحرية » من العمال!
- وادارة « البربير » تستغل العمال لخدمة خلافات صاحبها مع المقاصد !

وصلتنا الرسالة التالية من احد المستخدمين في احد المستشفيات :

أثار المقال الذي نشرته « الحرية » في عددها الماضي عن أوضاع المستشفيات، ردودا ملحوظة في عدد من مستشفيات المنطقة الغربية .

ففي مستشفى المقاصد قام المراقب العام بجمع اعداد « الحرية » من العمال الذين كانوا يقرأونها بحماس كما قام مدير المستشفى بالاضافة الى رئيسة التمريض بالتحقيق مع عدد من العمال لمعرفة من قام بنقل أوضاع المستشفى الى « الحرية » . كذلك بثت الادارة جواسيسها بين العمال لتلتقط الاخبار والوشاية .

وهناك لائحة كاملة باسماء عملاء الادارة الذين يخونون رفاقهم العمال من اجل فوائد صغيرة تنعم بها عليهم ادارة المستشفى .

اما في مستشفى البربير فقد قـام المدير العام ، بقراءة مقال «الحرية» للعمال مستهزئا بالمقاصد ومحذرا العمال من « ان يلعب الشيطان بعقولهم » فينصلوا برفاقهم عمال المستشفيات الاخرى . غير أن هذه الخدعة لم تنطل على المستخدمين . فهم يعلمون أن غاية المدير هي استغلال أوضاعهم من أجل مآربه السياسية وخلافاته مع صائب سلام وان اوضاع مستخدمي البربير لا تقل سوءا عن اوضاع غيرهم !.

ان كل هذه التصرفات والتهديدات التي تصدر عن ادارات المستشفيات هي الا نتيجة لخوفهم من التحرك الذي بدأ يشمل صفوف العمال في كـل المستشفيات كمقدمة لقيامهم بحركة جماعية تنتزع حقوقهم من المستغلين الراسماليين الذين يتسترون خلـف شعارات « انسانية وخيرية » لكي يسرقوا اتعاب العمال ويحرموا عائلاتهم من لقمة العيش .

اننا مستمرون في نضالنا وسنوافيكم في المستقبل باخبار عن تحركات العمال في كافة المستشفيات في بيروت وفي المناطق ..

بيان من طلاب المؤسسة المهنية العاملية

نحن طلاب المؤسسه المهنيه العامليه تعرضنا وما زلنا نتعرض لمماطلة وضغوط المسؤولين حول مطالبنا . ولهذا نتضامن مع زملائنا طلاب الصنائع في لبنان ونعلن تضامننا من اجل المطالب الاتية :

١ — عطلة رسمية مساواة بالمدارس الصناعية الرسمية .

٢ — الاصرار على ايجاد رابطة تمثل طلاب المهنية العاملية في سبيل :

ا — اجتماعية : تعمل في سبيل رفع مستوى الطالب المهني .

ب — ثقافية : وتشمل حرية الراي — مجلة باسم الطلاب — محاضرات — معارض — لوحة حائط عرض افلام ثقافية وعلمية وتكنولوجية .

٣ — الغاء البكالوريا القسم الاول الفنيـة .

٤ — الغاء امتحان القبول من البريفيه الفنية للبكالوريا الفنية ، ومن البكالوريا الفنية للـ ت.س.

٥ — تعديل وتطوير المناهج والبرامج.

٦ — توسيع وتطوير الـ ت.س.

٧ — ايجاد فرص عمل للمتخرجين واعطاء منح للمتفوقين لتكملة علومهم في الخارج .

٨ — انشاء جامعة وطنية تضم جميع الفروع العلمية والتقنية .

واننا لماضون في اضرابنا حتى تتحقق مطالبنا العادلة المحقة لرفع مستوى التعليم المهني في لبنان ونعلن أن اي قرار يتخذ بحق أي فرد منا سنرد عليه بالتكاتف والتضامن .

تضامن طلاب المؤسسة المهنية العاملية

نموذج من مواقف الحزب الشيوعي اللبناني

أوردت « نداء » الحزب الشيوعي اللبناني في عدد سابق خبرا مفاده «طرد المدعو غ.س. من منظمة الحـزب الشيوعي منذ سنة » . الخبر نموذج عن مواقف الحزب التنظيمية والسياسية المنحرفة : فهذا التبرؤ — كما سنرى — نتاج اخلاص الحزب لعلاقاته الوديـة مع السلطة المحلية في طرابلس(محافظ قائد مدينة ...) ، فلقد ازعجت محافظ الشمال تظاهرة طلاب طرابلس التي انتهت بالاعتصام ساعات عدة في مكتب جريدة « النهار » ، رد الحزب بشتم عناصر « الغوغاء » وتبرأ منها لانهـا حرفت التظاهرة « السلمية » عن خطها «المرسوم» حيث يريد لها الحزب التوجه نحو السراي لمقابلة المحافظ والاقتناع بوعوده برفع المطالب ... والجديـر بالذكر أن المدعو المذكور استقال من الحزب منذ سنة بسبب مواقف الحزب من المقاومة في احداث تشرين، وان خبر الطرد الوارد في « النداء » باحرف بارزة لم يذكر الاسباب بل كان مجرد اعلان عن « طرد منذ أكثر من سنة » ، ربما الاسباب التي حالت دون نشره في حينه ان الحزب كـان يعمل بصورة سرية ولم ينل الترخيص الا فيما بعد !.

القائمة الخامسة بتبرعات قراء « الحرية » لمساعدة المدرس عبد اللطيف عياد

ما زالت تبرعات القراء تردنـا لتوفير مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية لمساعدة المدرس عبد اللطيف عياد الذي يحتاج للمعالجة في الخارج من مرض يهدده بقطع ساقيه وفيما يلي ننشر القائمة الخامسة بتبرعات القراء :

مجموع التبرعات بالقوائم الاربع التي نشرت تباعا في اعداد « الحريـة » السابقة
١١٨٦ ليرة

تبرعات دار المعلمين — الاشرفية	٨٢ ليرة
تبرع من « طالبان »	٣٠ ليرة
خلدون ...	٥ ليرات
طلاب سنة اولى — كلية الهندسة جامعة بيروت العربية	٤٣ ليرة
سوسن عصام	٤ ليرات
عامل	٢ ليرة
فلاح	٣ ليرات
المجموع	١٣٥٥ ليرة

إرضاءً للشاه حاكم البحرين يزور إيران

يقوم حاكم البحرين عيسى بن سلمان بزيارة لحكومة ايران تلبية لدعوة من شاه ايران .

ويرافق حاكم البحرين وفد رسمي يضم كبار المسؤولين في حكومة البحرين. وتاتي هذه الزيارة لاول مرة بعـد الاستفتاء الذي جرى هذا العام فـي البحرين من قبل الامم المتحدة حيث سويت مطالب ايران في جزيـرة البحرين . ان القيام بهذه الزيارة ليس من أجل المجاملة او انهاء بعض الامور المعلقة بين امارة البحرين وحكومة شاه ايران حيث انه قد ذهب وفد بحراني خلال هذه السنة على مستوى عال برئاسة رئيس الحكومة خليفة بن سلمان ، وقد بحث خلال هـذه الزيارة العديد من هذه الامور المعلقة بين البلدين . (افتتح على اثر هـذه الزيارة بنك صادرات ايران في البحرين). ولكن زيارة حاكم البحرين ذات ابعاد سياسية اهم واخطر ، اذ تاتي ضمن تحرك سعودي — بريطاني — ايراني في الخليج العربي من أجل انهاء الطبخة الامبريالية الرجعية لتشكيل الاتحاد بين الامارات . وما زيارة حاكم البحرين الا احدى الزيارات التي يقوم بهـا امراء الخليج من أجل ارضاء الشـاه حيث تشكل ايران الثقل السياسـي والعسكري الاساسي في الخليج وفي المخطط المرسوم . ان هذه الزيارة ما هي الا من اجل كسب ود شاه ايران ، والاثبات له بان امارات الخليج لا يمكن أن تخرج عن المخطط الامبريالي المرسوم.

الحرية

صاحب الامتياز
محسن ابراهيم

المدير المسؤول
حسن فخر

مدير الادارة
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الخليج العربي
حول المعتقلين في كوت الجلالي وجدّة

■ افتتح قابوس عهده بزج دفعة جديدة من المناضلين الشرفاء في كوت الجلالي الرهيب

■ المناضلون يصمدون أمام شتى انواع التعذيب البربري

■ السلطات العميلة في البحرين تقيم محكمة سرية لتصفية الحرس الوطني من العناصر الوطنية

■ اصدرت الجبهـة الشعبية لتحرير الخليج العربي بيانـا عـن الاعتقالات التي جرت في مسقط بعد مجـيء قابوس ، كذلك أعلنت الجبهة ان اعتقـالات اخرى جرت في البحرين بيـن أفـراد الحـرس الوطني :

سجن الجلالي بمسقط

احمد حميدان

بعد أن استبدلت السلطات الاستعمارية سعيد بن تيمور بابنه قابوس في مسرحية ٢٣ تموز ١٩٧٠ جندت اجهزة الاعلام الاستعماريـة كـل طاقاتها للتطبيـل لهذا العهد الجديد سواء عن طريـق الصحف واذاعات امارات الخليج أو عن طريق كل الصحف المرتبطـة بالمخابرات الامبريالية التي وصفت العهد الجديد بانه نهاية القرون الوسطـى في عمان وبداية عهد التصنيـع الثقيل والخفيف !! غير أن جماهيرنا في عمان لم تكد تصل اليها هذه الصيحـات والطبول حتى استيقظت على خبـر الاعتقالات الواسعة التي شنتهـا اجهزة الاستخبارات البريطانية علـى العديد من الوطنيين في مسقط ومطرح ونزوى والعديد من مدن الجبـل الاخضر . غير ان هذه الدفعة كانـت تختلف نوعيا عن كل الدفعات القديمة التي تعودت على القاء القبض عليها . فقد أستطاعت اجهزة الاستخبارات أن تعتقل — بعد مطاردات واسعة — بعض الرفاق مـن الجبهـة الوطنيـة الديمقراطية لتحرير عمان والخليـج العربي ، في حملاتها المسعورة التـي وصلت الى تمشيط منطقة مسقط ومطرح وما حولها من قرى ومدن في ١٨ تموز ٧٠ ووضعتهم قيد التوقيف تمهيـدا للاحتفال بـ « الثورة المرتقبة » يوم ٢٣ تموز ليفتتح بهم قابوس عهدا جديدا من الصدام مع القوى الوطنيـة والشريفة في منطقة عمان .

وكان من بين هذه المجموعة الرفاق احمد الربعي ، احمد حميدان ، يحيـى الغساني ، سليمان سيف . سعـود السالمي ، علي عبد الكريم . راشد عبد الله ، سالم ناصر ، عيسى صالح، عبد الله صالح ، ناصر منصور ،محمد البطاشي ، سليمان سعيد الهلالي ، ابراهيم العباري .

ولقد وضعت هذه المجموعة في بيت الفلج لتمارس عليهم اجهزة الاستخبارات والضباط الانكليز شتى انواع الاغراءات المادية ليرشدوا على بقية الرفاق ، غير أن هذه الاساليب لم تقابـل الا بالاستهزاء والسخرية والهجوم العنيف على السيطرة الاستعمارية في بلادنا . ثم اتبعت المخابرات شتى انـواع التعذيب الوحشي علـى هـؤلاء المناضلين . وبعد أن عجزت هـذه الاجهزة القمعية عن الحصول على ما تريد نقلت بعضهم الى سجن الجلالي بعد تزويده بالاساليب الحديثة فـي التعذيب .

ان اجهزة القمع الوحشية في مسقط لا تتورع عن اتباع شتى الاساليـب الوحشية ضد المناضلين الشرفاء ، ورغم مرور ما يقرب من خمسة شهور فان هذه السلطات لم تقدمهم لايـة محكمة ، ولم تسمـح لهم بأبسط الحقوق المدنية ولم تسمح لهم بالدفـاع عن انفسهم ويقول القادمون من مسقط بأن كوت الجلالي لا يزال كما كـان ايام سعيد بن تيمور بل ازداد بشاعة بالاساليب الحديثة التي اضافتهـا اجهـزة الاستخبارات البريطانيـة ، وقد ترددت انباء لم تؤكد بعـد عن اعدام المناضل احمد حميدان دون اية محاكمة .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اذ تندد بشدة بأساليب القرون الوسطى الهمجية التي يتبعها الحكم البريطاني في مسقط فانها تدعو كل الاصدقاء والانصار والشرفاء والهيئات الوطنية والتقدمية واتحادات المحامين العرب والتقدميين الى الاحتجاج على هذه الاساليب وان يرفعوا اصواتهم دفاعا عن هذه العناصر الشريفة التي هبت للدفاع عن وطنها وحريتها ووحدة شعبنا وحقه من الحياة الحـرة الكريمة .

وفي الوقت الذي كانت المخابـرات البريطانية تشن حملاتها في مسقـط ونزوى كانت هذه المخابرات تشن حملة شديدة على الوطنيين في البحرين حيث ركزت على الحرس الوطني الـذي ارادت ان يكون سوطا يلهب ظهـر الشعب فاذا بها تكتشف رفض الحرس لهذا الدور البشع . لقد اعتقلت السلطات البريطانية ما يقرب من ٦٠ جنديا وصف ضابط بتهمة الانتماء الى الحركة الثورية الشعبية في عمـان والخليج العربي ، واقامت لهم محكمة سرية صورية حكمت عليهم بالسجن مددا تتراوح بين عشر سنوات وسنة واحدة وزجت بهم في جزيرة جدة حيث منعت عنهم الزيارة ووضعتهم في زنزانـات منفردة .

اننا نطالب الراي العام العربـي والعالمي أن يرفع صوته احتجاجا على هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الذي تقوم به بريطانيا فـي الخليج العربي المحتل ، كما نطالـب الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية ان تتدخل لانقاذ حياة هؤلاء المواطنين الشرفاء .

ايضاح حول كتاب «عفوية النظرية في العمل الفدائي»

صدر اخيرا كتاب لالياس مرقص(عن دار الحقيقة) بعنوان — نقد الفكر المقاوم عفوية النظرية في العمـل الفدائي (حوالي ٣٥٠ صفحة) يناقش فيه المؤلف كراسا صغيـرا اصدرته الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بعنوان العفوية والنظرية في العمل الفدائي .. وقد نسب الي المؤلف تاليف الكراس المذكور بتاكيد منه ، بينما لم يرد ذكر المؤلف في الكراس .

والحقيقة ان كراس الجبهة الشعبية الديمقراطية ما هو الا مجموعة مقالات نشرت في مجلة « الحريـة » بـدون امضاء ، من قبل احد اعضاء الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين (قبـل انشقاقها) — ولم يرد الكاتب ان يذكر اسمه في ذلك الوقت لظروف نشاطـه السياسي ، وقد كان طالبا في الجامعة الاميركية في بيروت وتخرج الان وهـو الدكتور ن. خ. احد ممثلي الجبهـة الشعبية الديمقراطية في عـدن .. وكانت « الحرية » قد فتحت نقاشـا حول مسالة العفوية والنظرية في العمل الفدائي ، اذ كتب جورج حداد مقالا نشر في «الحرية» بتاريخ ٢—١٢—١٩٦٨ رد عليه الكاتب ردا غير مباشر بسلسلة مقالات نشرت في « الحرية » بتاريخ ٩—١٦—٢٣— من اخر شهر عـام ١٩٦٨ .

ان تاكيد الياس مرقص ان الكراس من تاليفي ومناقشتي على هذا الاساس، تزوير وتزييف بغض النظر عـن مدى قرابتي الفكرية لما جاء فيه .

ان الياس مرقص ينسب الي اقوالا وافكارا لم اقلها ولم اكتبها ، ثم يصدر كتابا ضخما (ثمنه ٧ ليرات) يكرر فيه كتبه السابقة ، بل وينقل حرفيا نقلا كاملا عن كتابه السابق الذي لم يمض على اصداره اكثر من شهر بـن (كتاب : نظرية الحزب عند لينيـن والموقف العربي الراهن — دار الحقيقة — بيروت) ، لمناقشتي بتزوير تقويلي ما لم اقله !

اني احتفظ بكامل حقوقي تجاه هذا العمل القائم على التزوير ..

محمد كشلي

وثيقة عن مساعدات السعودية أثناء مجزرة الأردن

ارسل اتحاد « شعب الجزيـرة العربية » رسالة مفتوحة ذكر فيهـا حقائق ووقائع خطيرة عن مساعـدات السعودية لحكام الاردن اثناء مجزرتهم ضد المقاومة . ومن هذه الحقائـق والوقائع نورد ما يلي :

— بدات منذ اوائل شهر ايلول وحتى ١٩ منه ٨٠ سيارة شحن سعودية كبيرة بنقل اسلحة وذخائر من مستودعـات الخرج السعودية — قرب الرياض — الى الاردن وكررت عملية النقل هذه ثلاث مرات . وكانت هذه الاسلحـة والذخائر هي أول سلاح استخدمـه الجيش الاردني ضد المقاومة .

— ابرق الملك حسين ، بصفته القائد الاعلى للجيش السعودي المرابط في عمان لحماية العرش الهاشمي ، بناء على قرارات مؤتمر القمة بموجـب الخطة « طارق ! » — لقائد الجيش السعودي يأمره بما يلي :

« اللواء محمد عامر عسيري .كلفوا مدفعية الميدان ١٠٥ بالتوجه فورا الى عمان ، كذلك المدفعية المضادة للدبابات والدروع ١٠٦ ، وسرية الدبابات ، الهاون ٤ر٢—١٠ والهاون ٨١ مم » . ولقد نفذ اللواء المذكور أمر حكومتـه السعودية (بالسير طـوع ارادة الملك حسين) . وتحركت القـوات السعودية الثقيلة من الكرك ومن معان ومن المزار الى عمان . وأمر الملـك حسين حابس المجالي الحاكم العسكري بانتخاب عدد من ضباطه لمقابلة القوات السعودية وتسلم قيادتها وبعـض عناصرها السعودية . وتم ذلك ليلة ١٧—٩—٧٠ الساعة ١١٠٠ قـرب محطة سكة الحديد جنوبا وبالتحديد شرق المحطة الرئيسية للاذاعة الاردنية بمسافة ١٤٥ مترا تقريبا .

— ارسلت السعودية في ذلك اليوم ١٠٠٠ جندي سعودي من منطقة تبوك حيث استلمتهم القيادة الاردنية ومـا زالوا في صفوفها .

— مهمة المدفعية ١٠٥ وتعدادها كتيبة مدفعية ميدان هي ضرب مخيم المصدار وهو اخر احياء عمان جنوبا . وقـد نفذت المهمة .

— نقل الاميركان جميع قواعدهم من ليبيا بعد الغائها الى قاعدة تبوك ، فاصبحت قاعدة تبوك اكبر قاعـدة اميركية حربية هامة في المنطقة .

تحط في هذه القاعدة الطائـرات الاسرائيلية اكثر من مرتين في الاسبوع دون حسيب او رقيب نظرا لمسؤولية الاميركان المباشرة عنها كما تقلـع الطائرات الاميركية منها الى «اسرائيل» باستمرار .

— كانت الطائرات الاميركية السعودية ويقودها أميركان — تنطلق من القاعدة الاميركية الحربية في تبوك وتضرب بعض المواقع الفدائية والاليات في اربد وتحط في مطار عمان ثم تعود الى تبوك .

— دفعت شركة ارامكو الاميركيـة للبترول باسم السعودية عشرة ملايين دولار اعانة عاجلة للحكومة الاردنية .. ولم ترسل السعودية ولو طبيب واحد لمواساة الجرحى بصفة مليكها الرئيس المنتخب من قبل الرؤساء لهيئـة اغاثة الشعب الاردني الفلسطينـي المنكوب .

— دفعت السعودية خمسة ملايين دينار اعانة « للمقاومة » الخاصـة بالشريف ناصر ! .

معنى الكيان الفلسطيني في مشروع الملك حسين

اذا كانت الصيغة الاسرائيلية المتصورة لحل « مشكلة الفلسطينيين » تقوم على فكرة اعطائهم دولة ترث المملكة الاردنية الهاشمية الراهنة ، فكيف يفكر النظام الاردني بالمقابل وماذا يطرح ؟

يبدو عداء العرش الهاشمي لفكرة الدولة الفلسطينية بصيغتيها — « المصغرة » و « المكبرة » — أمرا منطقيا شديد الانسجام مع مصالحه الموروثة والراهنة : بدءا بتأسيس امارة شرق الاردن قبل ثمانية واربعين عاما ، مرورا « بمؤتمر اريحا » الذي اعلن وحدة الضفتين في ظل النظام الملكي بعد هزيمة ٤٨ ، وانتهاء بتكون قاعدة اجتماعية سياسية لهذا النظام ارتبطت مصالحها بنشوئه وهي مهددة بالزوال لحظة انهياره . ولذلك لا يبدو مهما هنا الاسترسال في استعادة المبررات التي تجعل منه عدوا لفكرة الدولة الفلسطينية ساعيا الى احباطها . ما يهم فعلا هو استكشاف الوسائل والافاق التي يحاول العرش الهاشمي من خلالها فرض المصير السياسي الذي يريد على الشعب الفلسطيني .

لقد كشفت المعلومات المؤكدة التي نشرتها « الحرية » قبل اسبوعين (العدد ٥٤٥ تاريخ ١٤—١٢—٧٠) العناصر الاساسية للمشروع الذي يقترحه النظام الاردني كي يتقرر مستقبل الفلسطينيين ضمن اطاره .

ولم يكن غريبا أن ينطلق هذا المشروع — كما عبرت عنه رسالة الملك الى الحكام العرب — من التشديد على نقطتين :

١ — تكريس الحاق الفلسطينيين بالعرش باعتباره القاعدة الاصلية التي ينبغي الانطلاق منها . ففي هذا الالحاق تكمن الحماية المطلوبة لمصالح الكيان الهاشمي التاريخية . تلك المصالح التي عبر عنها الملك حسين بطريقة جديرة بوارث « امجاد الثورة العربية الكبرى » متحدثا ، في مقدمة رسالته ، عن الاهداف « القومية » التي أوحت بتأسيس امارة شرق الاردن « كي لا تدخل اراضيها ضمن وعد بلفور » ، ثم عن الاهداف « القومية » ايضا — التي فرضت قيام المملكة الاردنية بعد هزيمة ٤٨ وذلك « كي تحمي ما تبقى من فلسطين » !

٢ — ادانة مشروع الدولة الفلسطينية مسبقا بلهجة تنطوي على تهديد مبطن بالتشهير بمواقف الدول العربية التي قبلت به استجابة منها لمقترحات بعض الجهات الدولية ، مع تهديد مبطن أيضا بكشف مواقف بعض المنظمات الفدائية التي فوتحت بالمشروع هي ايضا ولكنها امتنعت عن اعلان اي موقف بصدده !

ولكن رسالة الملك حسين لا تقف عند هذه الحدود . وهو حين يدعو زملاءه الحكام العرب الى قمة جديدة تناقش مشروع الدولة الفلسطينية وتقرر موقفا منه ، يدرك بالطبع ان عرض نظرياته التاريخية واهدافه « القومية » على المجتمعين لن يكون كافيا لاحباط مشروع انتظمت باتجاهه مواقف اكثر من طرف ، عربي ودولي .

ولذلك يسارع الملك الى تحديد تصوره الخاص لحل « مشكلة الفلسطينيين » ، التي تستقطب اهتمام جميع الاطراف ، باتجاهين :

الاول — اقامة كيان فلسطيني على شكل « جبهة تحرير » تنطق بلسان الفلسطينيين وتشارك باسمهم في مفاوضات التسوية السلمية .

والثاني — اعتبار نمط العلاقة بين الفلسطينيين وبين الضفة الشرقية ، مسالة مؤجلة الى ما بعد الفراغ من مفاوضات الحل السلمي . اذ انه على قاعدة التسوية المنتظرة سوف يكون ممكنا اتخاذ قرار نهائي حول مستقبل الصلة بين « الكيان الفلسطيني » والعرش الهاشمي .

فما هي الحاجات الفعلية التي يحاول الملك الرد عليها من خلال هذا التصور الذي يطرحه ، ولماذا لم يكتف بالتشديد على « الشرعية التاريخية » للكيان الذي يعتبره حقا له موروثا عن أجداده ؟

لفترة طويلة ، بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، ظل النظام الاردني يفكر ويتصرف سياسيا على قاعدة النيابة المطلقة عن سكان المملكة جميعهم — فلسطينيين وشرق أردنيين — في كل ما يتعلق بمصيرهم الوطني . وهو اذ انخرط منذ البداية في وجهة الحل السلمي كان يعتبر نفسه الطرف الوحيد الممثل للفلسطينيين المقرر لسلوكهم كجزء من « الاسرة الاردنية » . وكان يمارس علاقاته بكل الاطراف العربية والدولية على اساس دعوتها للقبول بصفته التمثيلية هذه ، مؤكدا ان موافقة الفلسطينيين على الحل السلمي سوف تكون مجرد تحصيل حاصل لانخراطه ضمن هذه الوجهة .

ولكن بروز المقاومة الفلسطينية المتزايد اطلق ، بين سكان الضفة الشرقية ، تيارا سياسيا وطنيا جديدا لم تستطع كل تدابير الاحتراز خلال ثلاث سنوات منعه من النمو والتحول في النهاية الى سلطة اخرى بدأت تنافس السلطة الملكية التقليدية وتتحداها . ورغم ان مجزرة ايلول الاخيرة كانت تستهدف في الاساس اعادة المقاومة الى « حجمها الطبيعي » فان النجاح الذي تحقق في هذا السبيل لم يكن كافيا لطمس العامل الفلسطيني الجديد بصورة نهائية ولدفع الاطراف الاخرى الساعية للحل السلمي الى اسقاطه من الحساب كليا . وقد بدا وضحا من خلال ما صدر عن تلك الاطراف ، سواء اثناء المجزرة أو بعدها ، انها ما تزال تحتفظ بالفكرة التي كان بروز المقاومة قد بلورها في الاصل ، وهي أن الحل السلمي متعذر التحقيق في النهاية دون حضور الطرف الفلسطيني فيه بشكل او بآخر .

« ... لا بد من اشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية » .. تلك هي الحاجة الاولى التي باتت كل اطراف الحل السلمي تتحدث عن الحاحها ، والتي يحاول الملك حسين في مشروعه تلبيتها . ومن هنا تكتسب فكرة « الكيان الفلسطيني » معانيها ومبرراتها في المشروع الملكي .

اذا كان لا بد من جسر يعبر عليه الفلسطينيون الى حيث تنتظرهم الصفقة فلتكن « جبهة التحرير » هي هذا المجسر ، فالملك لا يحمل اية حساسية تجاه تسميات تطلق في العادة على حركات وطنية غالبا ما تكون لها صلة بالشيوعية وغالبا ما تكون مصابة « بداء التطرف » !

وبعد أن تنجز « جبهة التحرير » المقترحة دورها في بيع القضية ، سوف تجد أمامها كل الاذرع مفتوحة للتداول « الاخوي » في امر المستقبل ! هنا يحاول الملك أن يرد ايضا على حاجة « فعلية » من خلال تلويحه مسبقا بالحرية المطلقة التي سوف تعطى للفسطينيين كي يقرروا مصير علاقتهم بالضفة الشرقية .

فما هي تلك الحاجة التي تدفع بالملك الى انتهاج سبيل المرونة « الزائدة » حيال أهداف « قومية وحدوية راسخة » قضى اجداده اعمارهم يدافعون عنها ؟!.

لقد خرجت الضفة الغربية بالاحتلال من تحت المظلة الهاشمية . وبخروجها لم يعد ولاء البورجوازية الفلسطينية (ووجهائها السياسيين) للنظام الاردني في المناطق المحتلة مضمونا .وفي اكثر من مناسبة بدأ يتضح أن هناك وجهة سياسية جديدة آخذة بالتبلور ضمن هذه الطبقة ، وجهة قد تصل الى حد رفض العودة الى كنف العرش الهاشمي بل والتفكير — ربما — بوراثته مستقبلا .

وفي الضفة الشرقية كان نشوء المقاومة عامل تفكيك للقوى الاجتماعية السياسية التي شكلت قاعدة الهرم الملكي المتماسك طيلة عشرين عاما . هكذا بدأت تبرز في اوساط البورجوازية الفلسطينية التي كان النظام الاردني يتوسلها اداة قمع للاكثرية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ ، اتجاهات سياسية جديدة كان طابعها العام التأرجح الدائم بين المقاومة والعرش . وهو تأرجح كان يستمد تذبذباته من اعتبارات متناقضة :

١ — لقد وجدت البورجوازية الفلسطينية في بروز المقاومة ظرفا سياسيا جديدا يمكن أن يوفر لها فرصة توسيع رقعة هيمنتها (الاقتصادية والسياسية) ومد نفوذها الى معاقل كانت في الماضي حكرا على الكتل « الشرق اردنية » التي تؤلف الامتداد الاقتصادي والسياسي الاصيل للنظام الملكي .

٢ — الا أن تلك الطبقة كانت تخشى في الوقت نفسه أن يؤدي استفحال تيار المقاومة الى دفع الاردن في طريق « مغامرة ثورية » قد تطيح بكل مصالحها اساسا . ولذلك كان همها منصرفا الى المحافظة على التوازن القلق بين المقاومة والعرش ، بحيث تستطيع أن تلعب دور قطب الرحى فيه . فهي من ناحية على استعداد لتموين الملك بوزارات متعاقبة تنفذ خطط ضبط المقاومة وحجز تأثيراتها السياسية . وهي من ناحية ثانية تحتفظ بعلاقة « ايجابية مرنة » مع العمل الفدائي جعلت المقاومة ترى فيها حليفا مرحليا ثمينا في صراعها مع النظام الاردني . ومن هنا نشأت ظاهرة « الحكومات الصديقة » للعمل الفدائي التي ظلت تتعاقب على السلطة نحو عامين قبل ان يعود الزمام الى ايدي « رجال الحرس الملكي البريطاني القديم » بزعامة وصفي التل في اعقاب مجزرة ايلول .

٣ — ولم يكن يخفى على الاوساط السياسية المعبرة عن مصالح واتجاهات البورجوازية الفلسطينية في عمان ، ان هذا التوازن القلق بين المقاومة والعرش (والذي كان يتيح لها فرصة لعب دور سياسي بارز) لا يمكن أن يستقر الى ما لا نهاية ، ولا بد من حسمه اخيرا ضمن وجهة ما . فما هي هذه الوجهة ؟

لم يكن باستطاعة تلك الاوساط ان تفكر أو تتصرف بالطبع خارج دائرة الحل السلمي للصراع العربي الاسرائيلي . وضمن هذه الدائرة كان واضحا لها أن استدراج الشعب الفلسطيني (بالمقاومة أو بدونها) الى التسوية المنتظرة سوف يتطلب ثمنا قد تكون الدولة الفلسطينية البديلة للكيان الاردني افضل صيغة له .

هكذا لم يعد حديث الدولة الفلسطينية يدور ضمن تلك الاوساط همسا او موارية بل تحول الى وجهة سياسية بدأت تملك جرأة الافصاح عن نفسها . ولم يكن في تلك الوجهة ما يناقض مصالح البورجوازية الفلسطينية او يهددها . بل ان تلك المصالح كانت وما تزال هي المرشحة لان تشكل القاعدة المادية الممكنة للكيان السياسي الجديد .

وقد أصبح واضحا في مطلع الصيف الماضي أن كل تصاعد في نفوذ المقاومة السياسي داخل المملكة ، كان يقابله تصعيد لدعوة الدولة الفلسطينية كجزء من عملية الترويج للحل السياسي على يد القوى السياسية الممثلة للبورجوازية الفلسطينية تقليديا (خليط الناصريين ووجهاء السياسة ورجال الاحزاب السابقين) . وهي قوى كانت تجد في دعوتها تلك المخرج الوحيد من أوضاع لم يعد النظام بقادر على الامساك بها .وربطها بعجلة الحل السلمي من ناحية ، ولا يجوز تركها نهبا لتيارات المقاومة « المتطرفة » من ناحية ثانية .

ولم يكن باستطاعة النظام الاردني أن يمضي متفرجا على نفسه وهو يكاد يسقط وسط هذا الزحام السياسي . ومن هنا كان على الملك حسين أن يتحرك سريعا باتجاهين : ضرب المقاومة ولجم تيار الدولة الفلسطينية في آن معا . فقد كان الترابط بين المسالتين وثيقا الى درجة يستحيل معها التصدي لاحداهما دون التعرض للاخرى .

واذا كان الملك قد حاول بمجزرة ايلول ان يثبت للبورجوازية الفلسطينية انها ذهبت بالفعل بعيدا في مراهنتها على حركة المقاومة كعامل مؤثر في تقرير مصير المملكة وفي محاولتها قطف الثمرة سريعا قبل أن تسقط ، فانه يحاول الان بمشروعه الجديد أن يكمل بالمرونة السياسية ما بداه بالعنف .

ان التلويح باعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير ، بعد الحل السلمي ، ليس موجها الى حركة المقاومة بقدر ما هو موجه في الاساس الى البورجوازية الفلسطينية في ضفتي الاردن من اجل استعادتها الى حظيرة التحالف الطبقي السياسي الذي حكم الاردن في الماضي تحت راية العرش ، والذي سوف يكون تجديده اساسا لتقرير مصير الكيان في المستقبل بالتفاهم مع العرش ايضا .

والملك لا يستبعد هنا أن تكون العلاقة المقبلة بين الضفتين علاقة اتحادية . فهي علاقة يمكن اعطاء البورجوازية الفلسطينية ضمنها موقعا أكثر تقدما و « استقلالية » مما كان عليه قبل هزيمة حزيران ، ومن خلالها يمكن ايضا امتصاص « مشكلة الفلسطينيين » على طريق تحويل المقاومة الى اقلية معزولة تدور على نفسها في فراغ او تنتظم في الصفقة اخيرا .

يبقى ، كي ينجح الملك في تمرير مشروعه ، أن تقتنع اطراف الحل السلمي الاخرى بانه قادر فعلا على استعادة التماسك الى قاعدة نظامه ، ثم على استئناف دوره كناطق رئيسي بلسان سكان المملكة جميعهم . ذلك أن ما يفعله النظام الاردني داخل حدوده ليس كافيا وحده لتقرير مصير الفلسطينيين . فهذا المصير تتداخل فيه الان قوى عربية ودولية لا بد من مناقشة مواقفها استكمالا للوحة التي تدور ضمن خطوطها احاديث الدولة الفلسطينية .

خطاب رئيس الوزارة أمام مجلس الأمة

«سلمية» الاهتمامات وارستقراطية المعالجة

قد يبدو مفتعلا للبعض الانكباب على خطاب مسؤول مصري — مهما كان شانه — للاستدلال على طبيعة الاهتمامات الراهنة للحكم المصري وطرق معالجته للمشكلات التي يواجهها .

ما يزيل هذا الانطباع امران :

الامر الاول هو أن خطاب محمود فوزي رئيس الوزارة المصرية امام مجلس الامة (الاهرام ١٨—١٢—١٩٧٠) ليس فريدا من نوعه . فهو ياتي ضمن سلسلة من الخطب والتصريحات والتعليقات .. للمسؤولين المصريين واجهزة اعلامهم تتالت منذ القبول المصري بمقترحات روجرز ووقف اطلاق النار على جبهة السويس ، تدور جميعها في نفس اطار اهتمامات الخطاب المذكور : اهتمامات المرحلة السلمية التي دخل فيها الحكم المصري بصورة فعلية .

اما الامر الثاني فهو ان هذا الخطاب يكتسب دلالة موضوعية — اكثر خصوصية من غيره — على طابع المناخ السياسي السائد في الحكم المصري . ذلك انه عبارة عن رد الحكومة على مناقشات مجلس الامة المصري . وطبيعي أن تحدد هذه المناقشات ، وما تعكسه من اهتمامات ، اطار هذا الخطاب ، مما يكسبه دلالة التعبير عن المناخ السياسي الذي يسود الحكم المصري ممثلا هذه المرة في مؤسسته الدستورية .

ما طابع هذا المناخ كما يتبدى في الخطاب ؟ ما طبيعة اهتماماته ؟

عبثا يفتش قارىء الخطاب عن اشارة توحي باهتمام جدي للحكم المصري باحتياجات وضرورات استمرار المعركة الوطنية المتصلة بالصراع العربي — الاسرائيلي : المدى الذي وصلت اليه التعبئة السياسية والتنظيمية للجماهير الشعبية المصرية — درجة الاستعداد العسكري المؤهل للعودة الى القتال من جديد بعد مرور فترتين من وقف اطلاق النار — مدى تطويع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للتلاؤم مع احتياجات « اقتصاد الحرب » .. ناهيك بموقف القاهرة من المقاومة الفلسطينية .. « الشريفة » على الاقل ..

نقول عبثا التفتيش عن ذكر بعض هذه المسائل المتصلة باهتمامات المعركة الوطنية التي يفترض ان « لا صوت يعلو فوق صوتها»..

كل ما في الامر أن صاحب الخطاب في اخر فقرة فيه .. يختزل اهتمامه بالجبهة بحديث شبه خاص عن « الزيارة التفقدية » التي قام بها اليها وعما « جاش في صدره وزخر به فكره بعد تلك الزيارة » .

امران استدعيا كل هذا الجيشان في صدر رئيس الحكومة المصرية : الامر الاول ما سمعه من وزير اوقافه عن امام في الجيش بترت ساقه يحث الائمة — رغما من حاله ! — وهنا بيت القصيد — على الالتحاق بالجيش لتادية واجبهم الروحي .. اما الامر الثاني فهو ما كان ياتيه من جواب الجنود عندما كان يبتدرهم بالسؤال عن حالهم : « رجالة » . « عندها — وسط كل ذلك الاقفار — لم يعد امامي اقفار بل كان ايناع وازهار وكانت ورود ورياحين»..

هذا هو كل ما يسوقه الخطاب من حديث عن الجبهة : مجرد انطباعات بدائية وابوية لا يزيدها فجاجة الا الحديث الفارغ عن «الحرب الالكترونية » و « جيش السبعينات » وما الى ذلك .

اما الحديث عن « ميدان المعركة » الاخر — التحركات الدبلوماسية — فيبدو — من خلال ما يوحي به الخطاب — ان رئيس المجلس قد كم افواه اعضائه الذين ارادوا الكلام عن هذا « التابو » ، فلا يجد الخطيب مناصا من ان يعدهم « على انه ستاتي قريبا فرص ومناسبات كثيرة » للنقاش حول هذا الموضوع المحرم : « لكن هذا في المستقبل».. يوم يصبح الامر — كما يبدو — استذكارا لتاريخ تجوال رياض ومبدأ هيكل : طالب ولا تناطح !

ما هي اذن المسائل التي تستأثر باهتمام الخطاب المذكور ؟ والاهم من ذلك : كيف يعالجها ؟ لنكتف ببعض الامثلة :

يبادر الخطيب مستمعيه بما « يدهش البعض او قد لا يدهشهم .. بمشكلة من كلمتين : عمال التراحيل ... بل الرحمة والعدل .. ويا للالم والشعور بالخجل حينما يقال عمال التراحيل ام قطعان التراحيل ! »

ما بها هذه المشكلة التي من كلمتين ؟

عدا هذه المشاعر التي يختلط فيها اشمئزاز صاحب العزبة والتعاطف الاخلاقي الكاذب لباشا ايام زمان — او هذه الايام بالاحرى — لا توجد كلمة تفسر هذه المشكلة في اطارها الحقيقي .. فتحت هذه « المشاعر الاشتراكية » جدا تطمس احدى اهم المشكلات الاجتماعية في الريف المصري لما يقارب الخمسة ملايين من العمال الموسميين (عمال التراحيل) الذين عدا كونهم لا يملكون ارضا — منهم لا يجدون عملا دائما واستقرارا في مكان دائم . والحال انهم يطوفون ارجاء الريف المصري في كل عام تفتيشا عن عمل مؤقت في موسم الزرع او الحصاد — وفرصهم في ذلك متكافئة — ثم يعودون في معظم اوقات السنة الى الاستقرار في حضن « اشتراكية البؤس » .. وعليه هل يعقل للحظة التفكير في مشكلة كهذه بالاستقلال عن المسالة الزراعية في الريف المصري .. وبهذه الطريقة الاخلاقية ؟. بعد ثماني عشرة عاما على الاصلاح الزراعي الاول وتسعة اعوام على الاصلاح الزراعي الثاني اليس امرا ذو دلالة وقوف رئيس للحكومة المصرية يعد بان « يزيل عن جبين مجتمعنا الاشتراكي المؤمن بالكرامة الانسانية وبرسالات السماء وصمة ظلم عمال التراحيل واستغلالهم » ؟.

غير أن اسلوبه في « ازالة هذه الوصمة » هو الاكثر اصالة دون شك : اصالة ارستقراطية لا تشوبها شائبة اشتراكية ! اما الحل الذي يقترحه بصددها (« انشاء لجنة مؤقتة تدرس



محمد فوزي

هذا الامر عاجلا ») فان حديثا سابقا له يخبرنا عن مآله . فهو نفسه — في حديث له مع هيكل (الاهرام ١—١١—١٩٧٠) — القائل على سنة الانجليز : « حينما تريد قتل اي فكرة فابحث عن لجنة تحيلها اليها » !

ثمة اهتمامات اخرى في الخطاب لا تتصل مباشرة بقضايا الجماهير تنالها معالجة اكثر جدية . لنكتف باثنتين :

« ان تطوير القانون يضع اساس حماية الاشتراكية » . ما الذي استدعى هذا الايقاف للعالم على راسه ؟ هي مشكلة البيروقراطية التي اراد الخطاب طمسها بتلطيف صوغها (« الانحراف والاعوجاج عند اتصال بعض العاملين من أجهزة الدولة بالجماهير ») وان يجد حلا لها في اطار القانون (تقنين الثورة وتبسيط القوانين) لا في اطارها الحقيقي . ذلك ان تقديم المشكلة « البيروقراطية » باعتبارها ذات طابع اداري — اخلاقي (الانحراف والاعوجاج) استدعت حلا اداريا (تطوير القانون) .

اما في الواقع فان هذا التحديد يقوم بوظيفة محددة هي طمس حقيقة المشكلة : ذلك ان تضخم الجيش البيروقراطي لا في الجهاز الاداري وحسب انما بصورة خاصة في الجهاز الاقتصادي للدولة المصرية لا يمكن تلمس حقيقته بالاستقلال عن تلمس طبيعة التحولات التي بدأت في مصر عام ١٩٦١ بشكل خاص: التاميمات الكبرى وبداية قيام البيروقراطية المصرية (العسكرية بصورة خاصة) ، بدور المحتكر الاساسي للسلطة الاقتصادية وبالتالي للسلطة السياسية .. ان تلمسا كهذا لتطور البيروقراطية المصرية منذ بداية الستينات يحدد لها وظيفة طبقية لا ادارية هي بالتحديد وظيفة الفرع المهيمن ضمن الطبقة البورجوازية المسيطرة .. ومذ ذاك تحددت لا كبيروقراطية ادارية تسيء استخدام جهاز الدولة الى هذا الحد ام ذاك ، بل كفرع طبقي آخذ في التكون هو فرع بورجوازية الدولة .. ومن هنا تستدعي هذه « المشكلة » — اذا ما حان وقت الحلول — حلا طبقيا في اطار صراع الطبقات ، لا في اطار تطوير مزعوم للقانون الذي ما وجد الا تحت سيطرة هذا الفرع البيروقراطي في اتجاه خدمة مواقعه .. وهو لن يتم تطويره الا بهذا الاتجاه . ومن هنا ينقلب حل الخطيب الى لا حل : فتقنين الثورة وتبسيط القوانين لن يكونا هكذا الا « حلا » اكثر عقلانية لمشكلات هذا الفرع لا حل لمشكلة يكون موضوعها هذا الفرع نفسه .

هذا الاهتمام بضمان حماية أفضل لمواقع الطبقة الجديدة في اطار القطاع العام للدولة لا يمنع رئيس الحكومة المصرية من التعبير عن ازمة هذا القطاع ومحاولة ايجاد الحلول لها في اطار التوجه نحو القطاع الخاص للعب دور اكثر اساسية في الاقتصاد المصري . فالادخار الحقيقي لخطة التنمية الجديدة (التي قد تمتد الى ٧٤ — ٧٥) في رأيه « يشمل الادخار الذي يحققه القطاع العام والادخار الذي حققه القطاع الخاص على السواء لا فرق بينهما لان كلا منهما يتولد في اطار ما اقره الميثاق وسمح به .. » .

في الواقع لا يمكن فهم طبيعة هذا التوجه الصريح نحو القطاع الخاص (الراسمالي الخاص) الا في اطار ازمة القطاع العام (قطاع راسمالية الدولة) : فهذا القطاع الاخير دخل منذ منتصف الستينات وبعد ١٩٦٧ بصورة خاصة في ازمة تكوينية عنيفة ، رافقها اتجاه لدى بورجوازية الدولة نحو توظيف ما راكمته من خلال امتيازاتها الهائلة من رساميل في المشاريع الراسمالية الخاصة .. وهو الاتجاه الذي يعكس تحولا في بنية هذه الطبقة من بورجوازية مالكة لوسائل الانتاج من خلال وبواسطة الدولة (بورجوازية الدولة) الى بورجوازية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة من حيث تملكها المباشر والقانوني لوسائل الانتاج (ومن هنا يمكن فهم طبيعة التسهيلات الجمركية التي صدرت مؤخرا على استيراد السيارات وانتقال الاموال الى الخارج وغيرها من التسهيلات).

في هذا الاطار يمكن فهم هذا « التوازي » في اتجاه اهتمامات الحكم المصري ، كما يعكسه الخطاب ، نحو كل من القطاعين العام والخاص . فهو ليس اكثر من تعبير عن تحول في المسار الفعلي لبنية هذين القطاعين وتعبيراته الطبقية (اصبحت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الانتاج العام تبلغ ٤٠ بالمئة من مجمل هذا الانتاج) وهكذا فالامر ، اذن ، ابعد ما يكون عن « عدم تفريق » ارادي بين القطاعين « لان كلا منهما يتولد في اطار ما اقره الميثاق وسمح به ... »

وكان الشعير ينبت من فكرة الشعير . فهذا الاقرار في « مساواة » القطاعين ليس اكثر من تعبير عن تحولات فعلية يتحدد مكانها لا في اطار مزعوم « لما اقره الميثاق » بل في اطار تحولات البنية الطبقية بالتحديد .

وصفوة القول ان خطيبنا قد اعلن اصواتا « فوق صوت المعركة » . والاكثر اصالة من ذلك انه اعلنها بنبرة ارستقراطية !

سوريا

بعدأن أصدر الحزب الشيوعي السوري بيانه الرسمي عن التغييرات الأخيرة ،

لماذا اشترك الشيوعيّون بالحكم السوري الجديد؟

موقف الحزب الشيوعي من التطورات الاخيرة في سوريا يجب الوقوف عنده ، وتحليله وتقييمه ، لانه يشكل نموذجا عمليا لخط الحركة الشيوعية العربية (السوفياتية) تجاه الانظمة التقدمية العربية .

وهو يقدم مثالا فعليا على « الانتهازية السياسية » التي ينتهي اليها هذا الخط على الصعيد التطبيقي .

ان موقف الحزب من التطورات السورية الاخيرة تغير في مدى ايام قليلة، فبعد أن اصدر بيانا اثناءانعقاد المؤتمر القومي العاشرالاستثنائي لحزب البعث يؤيد فيه ، بقوة ، « الجناح اليساري » والقيادة القومية (صلاح جديد)، وبعد أن اشترك في بداية الازمة مع البعثيين المؤيدين للجناح اليساري في التظاهرات القليلة والصغيرة ضد الوضع الجديد .. بعد كل ذلك تغير موقفه بسرعة ليجري الحزب مفاوضات مع الفريق الاسد تنتهي باشتراك الحزب بالحكم الجديد .

ما الذي جعل الحزب يغير موقفه بسرعة ، ويشترك بالحكم مع « الجناح العسكري » الذي كان يعتبره من قبل « يمينيا » ؟!

البيان الرسميللحزب الشيوعيالسوري فياوائل الشهر الحالي ، يقدم التبريرات النظرية والسياسية لاشتراكه في الحكم . (نشر البيان في جريدة « الاخبار » اللبنانية بتاريخ ١٣ كانون الاول ١٩٧٠) .

ولا بد من الوقوف عند هذه التبريرات واظهار مدى ما في موقف الحزب الشيوعي من تناقضات ومغالطات ، ومن ثم ارجاع هذا الموقف الى اصله في الخط العام تجاه الانظمة العربية التقدمية عموما ، وتجاه النظام السوري القائم خصوصا .

وبعد مقدمة تعتبر من بديهية « البديهيات » يؤكد الحزب « بان احداثا هامة وقعت في بلادنا ، وهي ستؤثر سلبا وايجابا في تطورها ، ولا يمكن لاية قوة وطنية وتقدمية ان تقف موقف المتفرج او اللامبالي » ..

— يلاحظ ، هنا ، وفي هذه الفقرة القصيرة جدا تلاحق الكلمات العامة والبديهيات التي لا تحدد شيئا وتبقي الموقف مفتوحا لكل الاحتمالات : احداث هامة ، تطور ، ايجابي، سلبي ، قوة وطنية وتقدمية . الخ . (ان هذا الاسلوب يشبه القول بان امراة ما ستلد صبيا ، او بنتا ، وان زوج المراة لا يمكن أن يقف لا مباليا او متفرجا تجاه ذلك !)

وهذا « الاسلوب » يطبع البيان كله بطابعه، فلا يستطيع احد أن يؤكد شيئا ، وفي المقدمة اعضاء الحزب انفسهم ، أو أن يحدد للحزب موقفا ثابتا — صحيحا او خاطئا — ولو لفترة محدودة ، فالامور مرهونة باوقاتها ، بل ومتروكة للزمن ، فمن الممكن الا تسير الامور وفق تقديرات الحزب ، ومن الممكن ان تسير !

ان هذا « الاسلوب » ليس مجرد صياغة عامة لبيان واحد انماهو يطبع سياسة الحزب ومواقفه كلها .. فالكلمات العامة ، والعموميات ، والبديهيات ، تتيح للحزب امكانية تغيير الموقف باستمرار تبعا للظروف المستجدة .

حقا أن خط الاستسلام الطبقي الكامل تجاه الانظمة التقدمية ليس له من مصب سوى انتهازية سياسية دائمة .

ولنرجع الى البيان :

يعتمد الحزب الشيوعي في تقييمه للاحداث الجارية وتحليله لازمة حزب البعث على الامور التالية :

١ — ان تفسير ما جرى في سوريا هو انه انعكاس لنضال طبقي حاد .

٢ — ان ازمة حزب البعث هي انعكاس للنضال الطبقي في البلاد وفي داخل الحزب .

٣ — ان ما حدث في سوريا ليس مفاجأة وانما هي شيء طبيعي يمليه سير التطور .

٤ — ان انحياز الحزب الشيوعي الى جانب « اليسار البعثي » كان صحيحا — ولا يزال — وان الحزب هو مع كل القوى الوطنية والتقدمية .

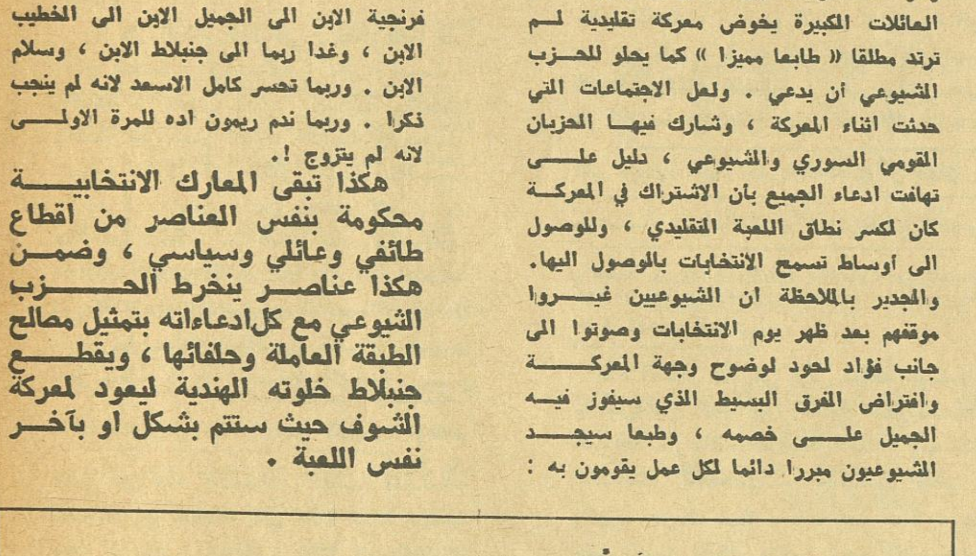
قبل كل شيء ، ان هذا التحليل العام وغير المحدد يوقع التفسير في مغالطات :

اذا كان « النضال الطبقي الحاد » في البلاد يعكس نفسه على حزب البعث في ازمة حادة (اي انقسامه على الاقل الى جناحين : جناح يساري ، وجناح يميني — كما كان يقول الشيوعيون السيوريون) فكيف يمكن القول بأن انتصار الجناح اليميني على الجناح اليساري هو « طبيعي ويمليه سير التطور ؟... هل التطور هو رجوع الى سيطرة الجناح اليميني » .. واذا كان الحزبالشيوعي — ولا يزال — مع الجناح اليساري فكيف يمكن تفسير اشتراكه في حكم الجناح الذي صفى « الجناح اليساري » وابعده عن الحكم ؟!

ان هذه المغالطات التي يقدمها تحليلالحزب الشيوعي عن ازمة حزب البعث ، انما هي ثمن اخفاء الهوية الطبقية الفعلية للنظام القائم بكل ما يحمله تحالفه الطبقي من تناقضات .. لذلك يهرب الحزب الشيوعي الى« لفظية طبقية » للحديث عن صراع طبقي حاد ليس له اي تعبير سياسي محدد .. ان ما تخفيه هذه المغالطاتهو فقدان تحليل النظام السوري القائم من خلال تحديد طابع السلطة الرئيسي: الاعتماد على الجيش كعمود فقري لحكم حزب البعث .. فحزب البعث وصل الى الحكم عن طريق الجيش . وكان الحزب باجنحته المختلفة، وانشداد الكتل العسكرية والحزبية المتنافسة والمتصارعة فيما بينها الى الفئات الاجتماعية التي تنتمي اليها كوادر الحزب المدنية والعسكرية (بورجوازية صغيرة ريفية ومدنية من الضباط والطلاب والمدرسين والاطباء والمحامين والموظفين الخ) كل ذلك هو الذي كان يحكم مجرى الصراع السياسي في حكم البعث ، وبالتالي يحدد الاطار العام الذي تنفجر من داخله ازماته المختلفة .

ان اول ما يجب تحديده لتفسير موقع الحزب الشيوعي في النظام السوري هو تحليل انقلاب ٢٣ شباط (١) : فبعد وصول حزب البعث الى الحكم عام ١٩٦٣ بدأت تناقضاته الداخلية وارتباطها بالوضع العربي (فشل صيغة الاتحاد الثلاثي وعودة الصراع مع الناصرية) تجعله عاجزا عن الاستقرار . وانقسم الحزب في ذلك الوقت الى جناحين متميزين : جناح عفلق — البيطار — امين الحافظ ، وجناح جديد — الاسد — زعين .

كان الجناح الاول اكثر ميلا للمهادنة الداخلية خاصة مع بورجوازية المدن المتوسطة والصغيرة (وخاصة مع ابناء العاصمة الدمشقيين) كما كان عاجزا على صعيد


خالد بكداش

السياسة الخارجية عن ان يفك عزلة سوريا عن المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي الذي كان المصدر الرئيسي لمساعدات وقروض التنمية وعلى الاخص تسليح الجيش ..

وهكذا استطاع الجناح الثاني في الحزب (جديد — زعين — الاتاسي — ماخوس) الذي اقام علاقة جيدة مع الاتحاد السوفياتي ان يؤمن صيغة استقرار سياسي ترضي الجيش، فقام بانقلابه معتمدا على جناح عسكري (اغلب فئاته من ابناء البورجوازية الصغيرة في الارياف) .

ان العلاقة مع الاتحاد السوفياتي دفعت « الجناح اليساري » الى اقامة علاقة مع الحزب الشيوعي السوري ، فهذه العلاقة هي رمز الصداقة مع السوفيات وجزء من مسالة المساعدات والقروض . وتوصل الحكم الى صيغة علاقة مع الحزب الشيوعي السوري : تجنب طرح مسالة حل الحزب واندماجه في حزب البعث اي في الحكم ، مع عدم الاعتراف الكامل بحرية نشاطه العلني ووجوده كحزب ، اشراكه شكليا في الحكم — كان الحزب يتمثل دائما بوزير واحد وفي وزارة محددة هي وزارة المواصلات . وهي الوزارة المشرفة على اكبر مشروع في المساعدات السوفياتية : مشروع سد الفرات. (ولم يشذ الاشتراك الجديد مع الفريق الاسد عن هذه القاعدة اذ اشترك الحزب بوزيرين احدهما للمواصلات والثاني وزير دولة) وكانت وزارة المواصلات ومشاريع المساعدات السوفياتية خاصة ، مجالا واسعا لتوظيف الكوادر الرئيسية للحزب الشيوعي (ومعظمها من مهندسين وفنيين تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى) .

واكتفى الحزب الشيوعي السوري بهذه الصيغة في العلاقة مع حكم حزب البعث . وكان يوجه من فترة لاخرى « انتقادات خجولة جدا » في نشرته السرية الوحيدة « نضال الشعب » التي كانت توزع على اعضاء الحزب والانصار فقط .. انتقادات تتعلق بتطبيق الاصلاح الزراعي والحريات النقابية والسياسية .

وكانت مسالة الحريات الديمقراطية تثار كلما منع الحكم ممثلي الحزب الشيوعي من ترشيح انفسهم في الانتخابات النقابية المختلفة من عمالية وطلابية لضمان سيطرة البعث عليها ، او عندما تلجا « المخابراتالعسكرية» الى اعتقال عدد من الشيوعيين — منهم من مات تحت التعذيب — لنشاطهم في توزيع النشرة السرية .

كان الحزب الشيوعي يحمل الجناح العسكري اليميني و « بعض العناصر المشبوهة وغير الوطنية في اجهزة الدولة » مسؤولية اعتقالات بعض اعضائه ويطالب الحكم بالافراج عنهم حفاظا على وحدة القوى التقدمية .

ولكن الجناح العسكري — المعبأ بالفعل ودائما ضد الشيوعية — كان يريد من هذه الاعتقالات افهام « المدنيين الحزبيين » من جهة ، وافهام الشيوعيين انفسهم ، حدود الصيغة المرسومة للعلاقة مع الحزب الشيوعي ، فالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي لا تعنى السماح للشيوعيين بالحرية الكاملة..

ان العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ، هي اذن التي حددت وتحدد علاقة الحزب الشيوعي السوري بالحكم .. وهي التي تحدد بالتالي مواقفه وتحليلاته وتطبعها بانتهازية سياسية دائمة . عندما كانت علاقة الحزب بالجناح « اليساري البعثي » جيدة ابان وجوده في الحكم ، كانت مواقف الشيوعيين (القبول بقرار مجلس الامن ، التسوية السلمية) تتعايش بدون تناقض مع شعارات الحكم عن حرب التحرير الشعبية ورفض قرار مجلس الامن ، والكفاح المسلح !

المهم بالنسبة للحزب الشيوعي ان هذا « الجناح اليساري » هو الذي يقيم العلاقة الجيدة مع الاصدقاء السوفيات .. وبعد ذلك فكل شيء مقبول !

واثناء الخلافات بين الجناحين المدني والعسكري ، كان الجناح الاخير يظهر شكليا ومؤقتا انه لا يريد توثيق العلاقة مع السوفيات لذلك كان الشيوعيون يتحفظون منه .

وبعد أن احتدم الخلاف وانفجرت الازمة بين الجناحين تصور الشيوعيون أن الجناح العسكري سيعيد النظر في العلاقة مع السوفيات ، (أن الفريق الاسد كان « اذكى» من الشيوعيين ، فقد كان يدرك ان مصالح الجيش تكمن في استمرار هذه العلاقة) ، لذلك اخذ الشيوعيونيصرخون في البداية أن تطورات خطيرة في سوريا تثير قلقا شديدا عند التقدميين ، وان هناك فرحة في الصحف الرجعية والعميلة (هذا ما عبرت عنه«النداء» اللبنانية نيابة عن الرفاق السوريين) .. وفجاة يجد الحزب الشيوعي أن الامر ليس كذلك ، وان الفريق الاسد قد جاء بمباركة عربية تقدمية — وضمنا سوفياتية — للانخراط في مسيرة الوضع العربي نحو التسوية السلمية . وهكذا وجد الحزب ان الاشتراك بالحكم الجديد اصبح ضرورة للحفاظ على المكاسب التقدمية ، واعتبر أن اشتراكه بالحكم هو بمثابة « شكل من اشكال النضال (أين أشكال النضال الاخرى ؟؟) .. مع تحفظ وحيد هو انه ليس عند الحزب « أوهام حول وجود عناصر تحمل افكارا واتجاهات يمينية أو مشبوهة في هذا المكان او ذاك . ولكن ذلك لم يمنعه من الاشتراك في الوزارة ؟! » .

حقا ان الانتهازية السياسيةقادرة على تبرير ما لا يمكن تبريره !

---

١ — راجع مقال « الحرية » في تحليل التطورات السورية بعنوان : الحدث السوري — تصحيح « مسار الحكم » للانخراط في التسوية السلمية عدد (٥٤٢)

مخلفات معركة رئاسة الجمهوريّة في انتخابات المتن

ان انتخابات المتن الفرعية اعادة لمسرحية بات من التكرار الحديث عنها ، حيث يلعب الاقطاع السياسيوالديني والعائلي الدور الاول والاهم . الا أن جدة هذه الانتخابات تكمن في كونها الانتخابات الاولى للعهد الذي بدأ بفارق الصوت الواحد .

- خلاف فرنجية - شمعون على الزعامات المارونية
- ريمون اده يسير على خطى رئيس الجمهوريّة
- زوال الصباغ "التقدمي" عن وجه القوميّين السوريّين
- الانتهازيّة الانتخابية في موقف الحزب الشيوعي اللبناني

فمع انتخابات الرئاسة ونجاح سليمان فرنجية مرشح كميل شمعون بدأت تتشكل محاور جديدة وكتل جديدة نظرا للنقلة التي حدثت بانتخاب احد وجوه الاقطاع السياسي لرئاسة الجمهورية وسقوط ممثل النهجوصنيعته واحد كبار المتربعين على عرش السياسةالمالية في البلد .

لا شك بان رئيس جمهورية الصوت الواحد بحاجة لتاسيس قاعدة شعبية وادارية وبرلمانية يستطيع من خلالها متابعة الحكم وممارسته فعليا دون الوقوع في فخوخ الحلفاء الذين اتوا به للرئاسة ، وهو لن يستطيع باي حال تقسيم الغنائم بالتساوي ، لذلك فقد بدأ سليمان فرنجية بسلوك طريق تضمن له في النهاية تزعم الاقطاع السياسي الماروني الذي اوصله الى الحكم . وهذا يعني ضرورة الصدام مع الممثل الفعلي لهذا الاقطاع ، كميل شمعون . على صعيد القاعدة الشعبية ، ما زال الوقت مبكرا للحديث عن التغييرات التي يمكن لرئاسة الجمهورية احداثها .

اما على الصعيد الاداري فالتشكيلات الادارية ، ما ظهر منها وما سوف يظهر ، تدل بشكل واضح على أن رئاسة الجمهورية تلعب لحسابها لعبة مراكز القوى في الادارة، وتحرم تحالف الكتائب — شمعون من اقتسام الغنائم معها . ان احد العسكريين المقربين جدا من رئاسة الجمهورية وضع على راس المكتب الثاني بدل العقيد غابي لحود ، وان جورج ابو عضل ، الغني عن التعريف يعمل على رأس مستشاري رئيس الجمهورية في القصر ، ويستعد لخوض معركة الانتخابات النيابية القادمة في بيروت الاولى ضد النائب الشمعوني نصري المعلوف . وفي أوساط العهد تلوك الالسن معلومات عن أن رئيسالجمهورية يستعد لخوض معركة في معقل « الافندي » رشيد كرامي ، في طرابلس ، وانه سيؤلف لائحة أبرز عناصرها البيسار والاحدب ، تواجه لائحة كرامي . هكذا يحاول العهد تامين قاعدة برلمانية يستطيع من خلالها تركيب الحكومات ويتجنب الوقوع في مآزق حكومات « الشباب » التي لن تكون الا ظاهرة عجز عن تامين حكومات برلمانية . وما نيابة فرنجية الابن بالتزكية الا احدى الدلائل .

ان الخلاف الذي يبدو انه يحكم علاقة فرنجية بكتلة شمعون مرده الزعامة المارونية التي لن يسمح كميل شمعون بتشليحه اياها ، والتي يحاول سليمان فرنجية الوصول اليها معتمدا على وجوده في رئاسة الجمهورية . وان ضغطه على حزب الطاشناق لتحييده في الانتخابات ، دلل بشكل لا يقبل الجدل بان المعركة كانت حامية بين « القطبين المارونيين ».

على هذا الصعيد جرت انتخابات المتن ، ومنظار الخلاف هذا . فامين سر الوطنيين الاحرار يخوض الانتخابات مدعوما من ريمون اده والقوميين السوريين ، يقابله الجميل الابن مدعوما من شمعون والكتائب ، وسياتي الحديث عن غصن والاشقر ، ليس لتميزهما


كميل شمعون

عن باقي المرشحين ولكن لعدم وجودهما كعنصرين مهمين في مسار المعركة الانتخابية .

لا شك أن موقف ريمون اده بحاجة لبعض التوضيح ، فلماذا وقع الصدام بين حلفاء الامس ، ولماذا قفز ريمون اده من خندق الحلف ؟..

ربما كانمرد ذلكالىأنريموناده، او الخاسر الدائم لمعارك رئاسة الجمهورية، يفسرخسارته لانخراطه الدائمفياحد طرفيالنزاعالتقليدي.لذلك فهو يحاول الأن الانتقال من موقعه الى موقع اخر متمايز ، ربما سهل له الطريق لانتخابات الرئاسة المقبلة ، وربما استفاد ريمون اده من ظاهرة سليمان فرنجية الذي كان يشكل في البدء الركيزة الرابعة للحلف ،ولكنه عاد فانسحب وامسك العصى من « الوسط » ووصل بالطريقة التي وصل فيها للرئاسة . لذلك فموقف اده من شمعون والجميل تسديد لفواتير قديمة ومحاولة للتمييز قد تسهل له الوصول الذي طالما حلم به . وأما الحزب القومي السوري فالمعركة جاءت لتؤكد زيف ادعاءاته حول « التقدمية » و « الثورية » والطائفية والنظام . وكان انخراطه في اللعبة بالشكل الذي تم فيه ازالة للصباغ «التقدمي» بانت بعدها الامور على حقائقها . أما على صعيد جميل لحود مرشح كمال جنبلاط لرئاسة الجمهورية وبطل الترخيص للاتحاد الوطني للنقابات « المنفردة » عندما تولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، فموقفه كان منسجما مع موقف العائلة ودعم فؤاد لحود بصرف النظر عن مرشح التقدميين الاشتراكيين . ويجب الملاحظة ان ترشيح جميل لحود لرئاسة الجمهورية كان بموافقة العائلة التي كان فؤاد لحود ، ابنها البار ، امين سر الوطنيين الاحرار .

يبقى نبيل غصن وانطوان الاشقر . كان مرشح الحزب التقدمي مدعوما من الشيوعيين، وهو أحد الرأسماليين المعروفين وابن احدى العائلات الكبيرة يخوض معركة تقليدية لم ترتد مطلقا « طابعا مميزا » كما يحلو للحزب الشيوعي أن يدعي . ولعل الاجتماعات التي حدثت اثناء المعركة ، وشارك فيها الحزبان القومي السوري والشيوعي ، دليل على تهافت ادعاء الجميع بأن الاشتراك في المعركة كان لكسر نطاق اللعبة التقليدي ، وللوصول الى أوساط تسمح الانتخابات بالوصول اليها. والجدير بالملاحظة ان الشيوعيين غيروا موقفهم بعد ظهر يوم الانتخابات وصوتوا الى جانب فؤاد لحود لوضوح وجهة المعركة وافتراض الفرق البسيط الذي سيفوز فيه الجميل على خصمه ، وطبعا سيجد الشيوعيون مبررا دائما لكل عمل يقومون به : فلكل وصفة علاج ، وما اسهل الدجل على من لجا اليه كلما اضطر لتستير انتهازيته .

اما المرشح الرابع نبيل غصن فطالبجامعي كما يدعي اعتمد على بعض العناصر الشيوعية واليسارية الشابة وخاضمعركة خاسرة متوهما أن شبابه والشهادة الجامعية التي لم ينلها بعد كافيان لتغيير مقاييس اللعبة التقليدية .

وتبقى معركة المتن (والمتن منطقة مطوية للاقطاع السياسي والديني والعائلي غير ثابتة التحالفات) دليلا على اتجاه في السياسة الداخلية ربما من المبكر الحديث عنه الا ان هناك ظواهر لا بد من الاشارة اليها ، وهي أن الخلاف واقع لا محالة بين سليمان فرنجية وكميل شمعون ، وبصياغة ادق بين رئيس للجمهورية محاط بعناصر ناشطة من البورجوازية ، تطمع للتدخل السياسي المباشر ، وبين اقطاع سياسي يعتاش على الطائفية والعائلية ومهدد دوما بالتراجع . وتبقى معركة المتن دليلا على أن الاقطاع السياسي بدأ يفرخ اطفالا رضعوا من لبنه طويلا وجاء دورهم ليكملوا الطريق . فمن فرنجية الابن الى الجميل الابن الى المخطيب الابن ، وغدا ربما الى جنبلاط الابن ، وسلام الابن . وربما تحسر كامل الاسعد لانه لم ينجب ذكرا . وربما ندم ريمون اده للمرة الاولى لانه لم يتزوج !.

هكذا تبقى المعارك الانتخابية محكومة بنفس العناصر من اقطاع طائفي وعائلي وسياسي ، وضمن هكذا عناصر ينخرط الحزب الشيوعي مع كل ادعاءاته بتمثيل مصالح الطبقة العاملة وحلفائها ، ويقطع جنبلاط خلوته الهندية ليعود لمعركة الشوف حيث ستتم بشكل او بآخر نفس اللعبة .



عشية إنتخابات إتحاد الطلاب في الجامعة اللبنانية :
رأي في أزمة الجامعة ومهمات الاتحاد

أصدرت « لجان العمل الطلابي » في الجامعة اللبنانية البيان التالي حول قضايا الحركة الطلابية الراهنة :

قبل مواجهة الافق الذي يقف أمامه اليوم نضال الطلاب في الجامعة اللبنانية ، لا بد من كلمة حول طبيعة الدور الذي تؤديه هذه الجامعة وحول الظروف التي تحيط بأدائها له في هذه المرحلة من مراحل علاقتها بالنظام اللبناني .

طلاب الجامعة اللبنانية في احدى مسيراتهم

ان المكان الذي تحتله الجامعة اللبنانية يحدد لها مهمتين متكاملتين . فهي أولا وسيلة لنشر ايديولوجية الطبقة المسيطرة ، وهي ثانيا معمل يمد هذه الطبقة بما يحتاجه نظامها من ملاكات عليا ومتوسطة ومن خبرات متعددة الوجوه .

ولما كان النظام الرأسالي في لبنان قائما على انتاج الخدمات الرأسمالية ، فان « قيمة » الثقافة لا تتعدى تمجيد الشطارة والتجارة والحث على تعلم اللغات الاجنبية وتزويد الطالب بما هو لازم لطلاوة حديثه وتنظيم علاقته « بالزبائن » من مختلف الانواع .. هذا عدا الدفاع عن النظام والسلطة وتقديم العلاقات الاجتماعية السائدة على أنها مقدسات موروثة لا يجوز الطعن فيها أو مسها بسوء ..

اما ما يحتاجه النظام من الخبرات فقد جعل بعضه في يد الجامعات الاجنبية تأمينا لبقائه حكرا على ابناء الطبقة المسيطرة ، وقسم الباقي بين هذه الجامعات والجامعة اللبنانية ، انسجاما مع حاجاته التي كانت تشهد توسعا معينا في بعض الميادين . هكذا قامت الجامعة اللبنانية لتمد النظام بالاداريين لدولته وبالمحامين لشركاته وبالمعلمين الذين يكفلون استمرار الدورة التعليمية المعدة لخدمته .. الخ ..

ولما كان طور الصعود الذي عرفه نمط الانتاج اللبناني ، منذ أوائل الخمسينات حتى أواسط الستينات ، قد أدى الى ازدهار الميادين التي يصب فيها عمل الخريجين ، فان الجامعة اللبنانية قد عرفت ، خلال المرحلة نفسها ، حالة توسع ملحوظ . هذا التوسع كان — برغم الازمة التي حمل بذورها منذ البداية — يجد متنفسا لخريجيه او لمعظمهم في المدارس الجديدة والشركات الجديدة والادارات الجديدة .. الخ ..

اما اليوم ، والنظام يتقهقر منذ سنوات ، فان الازمة تنذر بالوصول الى حد من العنف يجعل الدولة « مضطرة » لاعادة النظر في « تسامحها » السابق حيال نمو الجامعة اللبنانية .

عليه نراها منذ الان تجهد للحد من تراكم الخريجين العاطلين عن العمل سنة بعد اخرى . وذلك بفرض غرابيل ومناخل لا سبب لوجودها الا الرغبة في ابقاء العدد الاوفر من الطلاب خارج الجامعة او في منعهم من التخرج . من هنا اصرار الدولة المستمر على اقفال كلية التربية وتصعيب مباراة الدخول اليها — تمهيدا لاقفالها — وجعل مرتكز هذه المباراة في الوساطة والانتماء الطائفي واللغة الاجنبية ... من هنا أيضا محاولة الدولة ان تفرض علامة لاغية على الراغبين في الانتساب الى كلية الحقوق ورفعها عدد اعوام التدريس في هذه الكلية الى ثمانية ورفضها قبول طلاب المعادلات في قسم العلوم السياسية الخ .. هذه كلها اشارات الى المصير الذي تعده الدولة للجامعة اللبنانية ، وهي براهين على ان الجامعة لن تبقى بمعزل عن اثار المرحلة التي وصل اليها نظام الاستغلال في لبنان.. مرحلة تقطع الانفاس في القطاع الخاص والتخمة في قطاع الادارة والعجز عن انماء قطاع التعليم الوطني ..

هذه المظاهر — وهي اولى حلقات السلسلة — تبين عمق الهوة بين مصالح الاكثرية الساحقة من طلاب الجامعة اللبنانية ومصلحة النظام الاقتصادي — السياسي القائم . والهوة ستزداد عمقا ، سنة بعد سنة ، مع تنامي قصور النظام وتاصل وعي الطلاب لهذا القصور .

والامر الذي يزيد التناقض حدة هو أن طلاب الجامعة اللبنانية ، في معظمهم ، قادمون اصلا من خارج الطبقة المسيطرة . فهم ذوو اصول كادحة أو منتمون الى البورجوازية الصغيرة ، في المدينة والريف . ولذا فانهم غير مهيئين سلفا — بطبيعة موقعهم — لقبول المهمة الاجتماعية التي يعدهم لها النظام في الجامعة ، مهمة القيام على خدمته .. ولنذكر — على أي حال — ان النظام لم يعد يهيء لسوادهم الاعظم اية مهمة غير البطالة .

رغم هذه الوحدة في المصلحة والمصير نجد طلبة الجامعة يعيشون حالة من الانقسام العمودي في انتمائهم السياسي — الايديولوجي وفي مواقفهم من النظام . هذا الانقسام يجد تفسيره العام في كون الطلاب ليسوا طبقة ذات وضع مستقر المعالم في التشكيلة الاجتماعية ، وفي كون الاكثرية من طلاب الجامعة اللبنانية ذات انتماء طبقي يجعل مستقبلها — وبالتالي موقفها — مرتبطا بقدرة الطبقة المسيطرة على تلبية حاجاتها وتوفير ترقيها الاجتماعي . هذا الارتباط يدفع الكثيرين من الطلاب الى الاستمرار في توقع الخير لانفسهم على يد النظام ، مما يدفعهم الى مسايرته وتأييده . ثم يأتي دور التضليل الايديولوجي الذي يحمله الطلاب معهم من وسطهم الاجتماعي ليوطد هذا التأييد ، نسبيا ، وليؤخر ساعة استئصاله .

غير أن التناقض المتفاقم بين مصالح نظام الاستغلال المتردي من جهة ومصالح الطلاب وجامعتهم من جهة اخرى ، هو تناقض موضوعي اصيل لا مجال للاختيار في شأن نموه وتعمقه . لهذا فان وحدة الطلاب في الجامعة اللبنانية وتضامنهم مع فئات اجتماعية اخرى تعيش تناقضا من النوع ذاته ، سوف يتجهان حتما الى مزيد من الصلابة وسوف يكنسان شيئا فشيئا سائر الحواجز الايديولوجية .

ولما كان وعي الطلاب لمصالحهم يتم اولا في اطار الجامعة نفسها ويتخذ له محورا من مطالبهم المشتركة ، فان تباين الموقف السياسي العام من النظام لا ينبغي له — في رأينا — أن يحول دون العمل على تحقيق الوحدة الطلابية النقابية . والشرط الوحيد الذي نراه لتحقيق هذه الوحدة هو ان يلتقي الداخلون فيها على قاعدة مطلبية مشتركة واشكال نضال مضمونة الفعالية يواجهون بها ما يحاك من مؤامرات على الجامعة اللبنانية وما يرفع من حواجز في وجه نموها .

في هذا الصدد ، لا بد ان نلاحظ أولا أن مطالب الطلاب في جامعتنا لا تزال هي هي منذ سنوات . فنحن نعلن كل عام اضرابا يطول او يقصر — حسب الظروف — لفرض مطالب كنا قد اضربنا في سبيل تحقيقها سابقا . هذه المطالب تمتد من اقرار الملاك المتفرغ وتعديل البرامج وتجهيز الجامعة واقامة بناء موحد لها الى تنويع الكليات وجعلها اوثق صلة بالقطاعين المنتجين من الاقتصاد (الصناعة والزراعة) وتوسيع نظام المنح وتوفير ضمانات للخريجين . وهي كلها مطالب ملحة وان اختلفت صيغ طرحها ودلالاتها الاجتماعية العامة . فمسألة البناء الموحد مثلا تنحصر صعوبتها في اجبار الدولة على تحويل اعتمادات كافية مما تنفقه على ادارتها السرطانية او على المعارض وموانيء اللهو الى الجامعة . أما ضمان العمل للخريجين فهي مسألة متصلة بتكوين النظام الاجتماعي نفسه وامكان اتخاذه وجهة اخرى مختلفة عن وجهته الراهنة . ومثلها مشكلة انشاء الكليات التطبيقية .. الخ .. رغم هذا الاختلاف ، يبقى ممكنا أن تستخرج الحركة الطلابية من هذه المطالب برنامجا متماسكا يزيد من تماسكه كون الخصم الذي يطرح في وجهه خصما واحدا : الدولة .

والواقع ان الحركة الطلابية في الجامعة قد أجمعت — بعد أعوام طويلة من العمل الرابطي العقيم — على أن السبيل الوحيد نحو طرح مترابط فعال جديد لهذه المطالب يتمثل في انشاء اتحاد طلابي ديمقراطي يظهر وحدة المصالح التي تجمع الطلاب ويتيح لجمهورهم اوسع مجال للمشاركة في النضال وانجع رقابة على عمل الهيئات المنتخبة ومواقفها .

اننا نريد ان نطرح رأينا في انتخابات الاتحاد المقبلة .. نريد ان نطرح هذا الراي على جمهور الطلاب في الجامعة اللبنانية ، لا على هذه الفئة السياسية او الطائفية أو تلك ..

نريد أن نشدد مرة اخرى على أن المصلحة المشتركة لجمهور الطلاب في جامعتنا ينبغي أن تثمر اتحادا يجسدها ويسعى الى احقاقها .. نريد لسائر الانقسامات الفوقية في الجمهور الطلابي أن تتراجع — بفعل نضال الطلاب — أمام وحدة المصلحة .

ان هذا التشديد على وحدة الطلاب في الجامعة اللبنانية لا ينسينا — ولا ينبغي له ان ينسي احدا — ان الوحدة شيء يبنى وليست شيئا قائما في الواقع. انه لا ينسينا ان الجامعة لا تزال تضم بين جوانبها فئات لا تخفي عصبتها الطائفية — السياسية ولا مداراتها — على حساب المصلحة الطلابية — للدولة وللطبقة المسيطرة عليها . هذه الفئات سوف ترفض ان تصل بأية معركة من معاركنا الى نهاية منطقها . وهي سوف ترفض اعتماد اشكال النضال الناجعة في مواجهة الدولة ونظامها. وهي سوف تخون نضال الطلاب دائما وتعمل دائما على اجهاضه . لذلك فان وجودها في هيئات الاتحاد المنتخبة سوف يشكل تهديدا له وخطرا على فعاليته وعلى أمل الطلاب فيه .

انطلاقا من هذا الموقف المبدئي نعلن استعدادنا للبحث في انتخابات الاتحاد مع سائر الطلاب الذين يشاركوننا اياه والذين يرجع لهم الحق اولا واخيرا في تقرير من سيمثلهم ويتحدث باسمهم . ونحن في اثناء هذا البحث لن نقر اي نوع من التحالف تمليه المصلحة الانتخابية الضيقة (من قبيل التوازن في هذا الصف أو ذاك ، في هذه الكلية أو تلك) .. لن نقر الا التحالفات التي تمليها رؤية مشتركة لمصلحة الجامعة اللبنانية كلها ووسائل العمل على تحقيقها .

أيها الاخوة الطلاب .

اننا حين نخوض معركة انتخابات الاتحاد ، لهذا العام ، نعلن انه كان ولا يزال لنا رأي مختلف عما تم اقراره ، في شكل الاتحاد التنظيمي . هذا الرأي سوف نسعى جاهدين الى تبيان سلامته في المعارك الطلابية المقبلة . الا اننا ، رغم ذلك ، نعلن التزامنا الكامل بصيغة الاتحاد الراهنة التي اقرت في استفتاء ، ديمقراطي ، اخر السنة الماضية .

فهذا الاستفتاء يلزمنا بموقف الاكثرية من الطلاب الذين اختاروا الصيغة الراهنة . اما صيغتنا التي سوف نعمل على اقناع جمهور الطلاب بها فهي ترمي الى الملاءمة بين تشديدنا على مشاركة الطلاب الواسعة في ملاحقة مطالبهم وبين بناء اشكال تنظيمية تتيح لهم هذه المشاركة وتفتح أمامهم مجال محاسبة ممثليهم بصورة سهلة منتظمة . هذا بالاضافة الى أن النقابة لا تكسب مضمونها الديمقراطي الا من حوافز الانتساب اليها .

اننا ندعوكم الى المشاركة في تحديد هذه الحقائق وبلورتها عبر المناقشة في الندوات ولجان الصفوف .. ولتكن شعاراتنا في هذه المرحلة :

رفض الوصاية الفئوية — الطائفية ...

تعميق وعينا لوحدة مصلحتنا ..

انشاء اتحاد نقابي ديمقراطي يجسد وحدة هذه المصلحة ...

لجان العمل الطلابي
في الجامعة اللبنانية

تصاعد إضراب المعاهد المهنيّة وإتساعه



اضراب طلاب المعاهد الصناعية

صباح يوم الثلاثاء الماضي اغلق طلاب المدينة المهنية جميع الابواب المؤدية الى المديرية في خطوة منهم لتصعيد اضرابهم المستمر منذ ثلاثة اسابيع . فشلت من جراء ذلك جميع الاعمال في المديرية ومنع جميع الموظفين من الدخول الى حرم المدينة وتعطلت ايضا حركة المرور مدة تزيد عن الساعة والنصف . اخذ عندها كبار الموظفين يناورون على الطلاب لفتح الابواب واتصل احدهم بالدرك لتأمين ذلك ولكن الدرك جوبهوا بموقف رائع من الطلاب الذين منعوهم من افشال خطتهم .

تجدر الاشارة هنا أنها المرة الاولى في تاريخ صنائع الدكوانة التي يستمر بها اضراب بهذا الصمود وهذا الاتساع طارحا مطالب متقدمة وهو مرشح لان يتصاعد بأشكال اعنف بعد العطلة المصطنعة التي اعتاد المدير جان عقل ان يعطيها كلما تازم الوضع في المدينة المهنية ، وذلك عائد لجملة عوامل كنا قد تطرقنا اليها في تحليل اسباب فشل الاضرابات السابقة في عدد « الحرية » الاسبق والتي ابرزها :

الاضرابات الجزئية المعزولة ، وعدم بروز المطالب الجزئية والعامة المشتركة لكافة المعاهد المهنية على مختلف المستويات الناتجة عن أوضاع التعليم المهني ، والدور الذي يلعبه على الصعيد الاقتصادي في بنية النظام اللبناني .

ان تخطي الاضرابات الجزئية السابقة الى اضراب يحاول أن يربط بين كافة المعاهد المهنية كان الخطوة الاولى الفعالة التي اعطت الاضراب الاخير امكانيات تشكل بداية ضغط حقيقي تتصاعد اهميته كما شاركت اعداد اكبر من جماهير المهنيين مشاركة فعلية وليس كمنفردة في عملية الاضراب .

كان قد طرح ، وهو ما اتفق عليه الطلاب ، موضوع الروابط في معاهد المدينة المهنية ، وهو دور يقتصر في المرحلة الراهنة على عقد جمعيات عمومية هي وحدها التي تقرر وتبت في عملية الاضراب وتصعيده ، لا كما اقترحت الادارة روابط لها صلاحية البت والتقرير والنيابة عن الطلاب وبالتالي فك الاضراب دون احراز اية مكاسب .

هنا لا بد لنا من فهم دور الجمعيات العمومية في عملية نقاش المطالب وابراز المطالب الرئيسية وبالتالي لاتخاذ موقف من عملية تصعيد الاضراب او فكه . يمكننا هنا التحدث عن ندوة اجريت خلال الاضراب ضمت ما يزيد عن ٥٠ طالبا طرحت فيها مطالب كان ابرزها مطلب : الغاء امتحانات الدخول من مرحلة الى مرحلة اخرى . سنحاول هنا استنتاج خلاصة النقاش الذي جرى لان المطلب بنظرنا هو بحد ذاته المطلب الرئيسي المطروح :

ما معنى خضوع حامل شهادة بكالوريا فنية (جزء أول) الى امتحان لدخول صفوف البكالوريا الفنية جزء ثاني ؟

للاجابة على هذا السؤال لا بد من التذكير ان عدد المعاهد الرسمية التي تمنح بكالوريا فنية (جزء أول) هو عشرة معاهد . بينما عدد التي تعطي بكالوريا جزء ثاني واحد فقط. هي صنائع الدكوانة . هذا بالاضافة الى أن حامل البكالوريا العادية يحق له الاشتراك في امتحان دخول البكالوريا الفنية الجزء الثاني. من هنا نستنتج بكل بساطة ان امتحان الانتقال من مرحلة الى اخرى ما هو الا مصفاة دقيقة جدا لن يمر منها الا عدد ضئيل جدا من حملة البكالوريا الفنية الجزء الاول .

وهذا بالضبط ما تؤكده الادارة بلسان مديرها الغيور بحديثه مع لجنة الروابط عن هرم المتخرجين (تقسيم العمل) اذ قال : ان سوق العمل بحاجة الى اعداد كبيرة من حملة البروفه الفنية ، والى عدد اقل نسبيا من حملة البكالوريا الفنية جزء اول ، والى قلة من حملة البكالوريا الفنية جزء ثاني والى عدد ضئيل جدا من حملة الامتياز الفني .

اما حديث المدير عن مطلب المعهد الصناعي بدخول الفئة الثالثة من كادرات الدولة فيقول « لا فض فوه » : ان المهندسين والجامعتين الاجنبيتين وسياسة الدولة لن ترضى بذلك ابدا .

ان النضال الجاري الان في ساحة التعليم المهني يهدف الى كسر التعليم الفني المتوسط والعالي من قبل اقلية لفتح مجالات امام فئات شعبية اخرى . ان صراعا على هذا المستوى تتطلب جهود كل الطلاب المهنيين في المرحلة الاولى والتي رأينا بوادرها في :

١ — اشتراك طلاب كل المعاهد في احتلال المدينة المهنية .

٢ — اضراب طلاب معهد صيدا وحضور قسم منهم الى بيروت .

٣ — اضراب مدرسة مشغرة (طرد من هذه المدرسة ١٧ طالبا بسبب الاضراب) .

٤ — اضراب طلاب المهنية العاملية .

٥ — مساندة طلاب معهد العلوم التطبيقية للمضربين .

٦ — بداية تحرك خريجي مدارس التعليم المهني الذين هم اصحاب مصلحة مباشرة في حصول المضربين على مطالبهم .

ان وجود لجان طلابية قادرة على طرح برنامج عمل في كل معهد والتنسيق بين كافة المعاهد المهنية في بيروت والمناطق لصب الجهود في سبيل توجيه ضغوط اشد واعنف للحصول على المطالب هو في نظرنا المهمة المطروحة .

طلاب المهنية يتضامنون مع زملائهم طلاب الصنائع فيهددهم المدير بالطرد والرئيس باغلاق المعهد !

اعلن طلاب المهنيه العاملية الاضراب نهار الاربعاء في ٢٣—١٢—١٩٧٠ ووضعوا في بيان وزعوه على جميع الطلاب المطالب الاتية :

— عطلة رسمية مساواة بالمدارس الصناعية الرسمية .

— ايجاد رابطة تمثل الطلاب في المهنية العاملية .

— الغاء البكالوريا القسم الاول الفنية .

— الغاء امتحان القبول من البريفيه الفنية ومن البكالوريا الفنية للـ ت. س.

— تعديل وتطوير البرامج والمناهج .

— ايجاد فرص عمل للمتخرجين واعطاء منح للمتفوقين لتكملة علومهم في الخارج .

— انشاء جامعة وطنية تضم جميع الفروع العلمية والتقنية .

وعلى اثر اعلان الاضراب قام مدير المهنية العاملية السيد اسعد يونس بانتداب بعض الطلاب الذين لا يمثلون فعلا زملاءهم وقال « انه استجاب للمطلب الاول من مطالبهم » ودعاهم للدخول الى الصفوف والا !... فما كان من هؤلاء — وعلاقتهم بالادارة مشبوهة — الا ان استجابوا لتهديده واخذوا يدعون رفاقهم للدخول . الا ان ما يطرح المسالة جذريا هو شعور طلاب المهنية العاملية بقضاياهم وطرحهم للاضراب للمرة الاولى وهذا ما يغني نضال زملائهم طلاب الصنائع اللبنانية خاصة وان « المصيبة تجمعهم جميعا على هدف واحد وهو قضية التخرج » ..

واذا استعرضنا الاسباب البعيدة لاعلانهم الاضراب نرى من اهمها البرامج المحشوة بقضايا ومعلومات لا تمت الى المهنة بصلة وغياب المواد التي تساعدهم على التقدم في مجال عملهم .

من هذه المواد المحشورة في البرامج حشرا والتي تدر ربحا وفيرا على ادارة الكلية لزيادته الى أرباح المحسن الكبير « محسن بيضون » تشغيل الطلاب بلف موتورات كهربائية تحت اسم الكهرباء العامة . وقيامهم بتنظيف سيارات معلميهم واداراتهم تحت اسم ميكانيك السيارات وتشغيلهم بتصليح تلفزيونات وراديوات تحت اسم العمل الفني خاصة وان كل هذه الادوات تدر الربح على الادارة وهذا ما يسميه الطلاب « بالعمل المنتج » أي الذي يدر الارباح على مالكيه .

ومن هذه الاسباب ايضا : وجود البكالوريا الفنية القسم الاول والتي تحشر فيها المعلومات حشرا وتثقل كاهل الطلاب بالدراسة دون جدوى ، هذا الى جانب العائق الاخر الموضوع في طريقهم الى الـ ت. س. وهو امتحان القبول ؟ فماذا يعني اذن أن يحوز طالب ما بكالوريا ؟

ولعل السبب الاخر والبعيد ايضا يكمن في النقص الكبير التي تعاني منه التجهيزات المهنية في هذه المؤسسة « الخيرية » :

ففي السنة الرابعة قسم السيارات لا توجد الموتورات التي يتم تدريب الطلاب عليها — أما طلاب الميكانيك العام فرنسي فلا يأتون الى المعمل قط لانه لا وجود للمعمل بل يتناولون الدروس النظرية فقط . وفي السنة الثالثة لا وجود للمخارط الموضوعة رسميا في مناهجهم لذلك تجبرهم الادارة على اعادة درس اللحام في هذه السنة بعد القيام به في السنة الثانية .

لنعد قليلا الى يوم الاربعاء : على اثر دعوة المتذبذبين لزملائهم بالدخول الى الصفوف ، صعد الطلاب بمعظمهم اضرابهم فرفعوا يافطات تدل على مدى تأثيرهم بالشعارات التي رفعتها لجان العمل الطلابية الثانوية مثل : صنائع ومهنية ومدارس ثانوية
المهم نفس القضية نقابة طلابية .

فما كان من المدير الا ان خلع ترانشكوته وقال لهم بالحرف الواحد : لن نتشاور معكم ولن نتحاور وهذه هي البرامج وهذا هو حالنا وكل من لا يريد منكم فليخرج وأوعز للبوابين بالتصدي للطلاب . ثم اتى دور محسن بيضون فقال لهم بالحرف الواحد : لقد اخطانا حين فتحنا لكم خانا ولكننا سنغلقه !

لقد بدات العطلة في المهنية العاملية ولم تكن فعلا استجابة لرغبة الطلاب بقدر ما كانت نوعا من الضرب لبداية نضال تخوضه جماهير الطلاب في العاملية المهنية وعلى الطلاب ان يسارعوا الى تشكيل لجان عمل طلابي للتنسيق مع الثانويين ومع طلاب الصنائع الرسمية وذلك ما يعطيهم زخما بدفع نضالاتهم خطوة الى الامام .

اقتصاد

لبنان والسوق العربية المشتركة :

النظام اللبناني للدول العربية : «حققوا المعجزة» ونحن معكم !

المصالح الاقتصادية ، لا المخاوف السياسية ، وراء إمتناع لبنان عن الانضمام

في معرض تبريره لموقف النظام اللبناني من قضية السوق العربية المشتركة قال الوزير السابق – الذي يملك مصالح تجارية ضخمة – رفيق نجا موجها كلامه الى الدول العربية « تفضلوا وحققوا المعجزة ونحن لن نكون الا عونا وسندا ... في حالة تحقيقها » !.

ويلخص هذا التصريح موقف القوى الاقتصادية المهيمنة في لبنان من اية تطورات « جذرية » – ولو ضمن حدود امكانات انظمة برجوازية الدولة العربية – قد تشهدها المنطقة العربية . فالنظام الاقتصادي اللبناني يستفيد من بقاء الاوضاع العربية الحالية التي تسمح له بلعب دور الوسيط بينها وبين السوق العربية عن طريق الخدمات « اللبنانية » ، غير انه وبحكم كونه طرفا وسيطا وليس طرفا مسيطرا يجد نفسه مضطرا الى المهادنة والى حفظ خط الرجعة في حالة حدوث تطورات يقف امامها عاجزا ..

تأسست السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بقرار اتخذه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المؤلف من خمس دول هي الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا والاردن والكويت . ولا تختلف اهداف السوق عن أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية . وتتلخص هذه الاهداف على الشكل التالي :

١ – حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .

٢ – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .

٣ – حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ – حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافيء والمطارات المدنية .

وقد يبدو ان هذه الاهداف لا تتعارض مبدئيا مع مصالح النظام الاقتصادي اللبناني. بل وعلى العكس ، فان ازدهار هذا النظام يبدو مقرونا بتطور « الحريات » التي تتضمنها أهداف السوق ، على أن أسباب رفض لبنان الانضمام الى السوق العربية المشتركة قد تغدو اكثر وضوحا لدى استعراض الوسائل التي يفترض المرور بها لتحقيق اهداف السوق . وتشمل البنود الخاصة بالوسائل على ما يلي : اطلاق حرية تبادل كافة المنتجات بين الدول الاطراف ، تثبيت القيود المطبقة الحالية في كل من الدول الاطراف المتعاقدة بالنسبة للاستيراد والتصدير ، تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية فيما بين الدول المتعاقدة. كذلك تنص المادة السابقة من قانون السوق على ما يلي :

« لا يجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانات والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة الى خارج السوق الا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة ما لم تكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة » .

ويتعارض هذا البند مع مصالح التجارة اللبنانية القائمة في جزء كبير منها على الاستيراد واعادة التصدير ، اي على التجارة المثلثة والترانزيت .

اكثر من ذلك فان احد شروط الدخول في السوق العربية المشتركة هو الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . وتتضمن اتفاقية الوحدة بنودا تنص على « توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها » وكذلك « عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة » . ويتناقض هذان البندان تناقضا صريحا مع مصالح التجارة اللبنانية التي لا يهمها الارتباط بسياسات التنمية العربية بقدر ما تهمها مصالح تسويق منتجات الصناعة الغربية وبقدر ما تتبع مبدأ الدمج التجاري بغض النظر عن اية نتائج اقتصادية او اجتماعية .

من جهة اخرى فان بنود انشاء الوحدة الاقتصادية تنص على تنسيق الصناعات العربية الامر الذي يتعارض حتما مع مصالح قسم كبير من الصناعات اللبنانية القائمة ليس بفضل مستواها المرتفع وانما بفضل تخلف الصناعة العربية اجمالا وبفضل الاتفاقات الثنائية التي تتيح لها قدرا من الحماية يعوضها عن ارتفاع كلفة انتاجها . ومن المعروف ان الصناعة العربية قد شهدت تقدما ملحوظا في السنوات الاخيرة الامر الذي قد يؤدي الى مضايقة تسويق الانتاج الصناعي اللبناني في المستقبل .

على ذلك فان التذرع بان لبنان لا يستطيع القبول باتفاقية الوحدة الاقتصادية لاسباب « سياسية » ليس اكثر من خدعة تخفي القوى الاقتصادية الحاكمة وراءها دوافعها الاقتصادية البحتة المقرونة باستمرار الاوضاع العربية الحالية .

قلنا ان مصالح النظام الاقتصادي اللبناني هي التي تقف وراء امتناعه عن الانضمام الى السوق العربية المشتركة ووراء تذرعه بالخوف من « الوحدة » . على ان ذلك لا يمثل الا جانبا واحدا من المسألة . وهذا ما تدركه الدولة اللبنانية جيدا . فقيام السوق المشتركة بمعزل عن مشاركة لبنان فيها يؤدي الى توسع التبادل بين الدول الاعضاء والى الاضرار بمصالح القطاعات الاقتصادية اللبنانية ، وتكتسب هذه القضية ابعادها الحقيقية اذا تذكرنا مقدار اعتماد الاقتصاد اللبناني على السوق العربية ، ان كوسيط لمصلحة السوق العربية أو لتصدير منتجاته المحلية او لاستيراد حاجياته الزراعية خاصة. ويمكن تبين ذلك من الجدول الوارد الى جانب المقال .

حصة البلاد العربية من تجارة لبنان الخارجية لعام ١٩٦٨ .

(القيمة بملايين الليرات)

البلاد	المستوردات: القيمة	المستوردات: النسبة بالمئة الى مجموع المستوردات	المصدرات: القيمة	المصدرات: النسبة بالمئة الى مجموع المصدرات
١ – البلاد العربية	١٧٠ر٠	١١ر٤	٢٩٦ر٦	٦٥ر٩
السوق العربية المشتركة	١٥٧ر٠	١٠ر٥	١٠٩ر٧	٢٤ر٤
بقية البلاد العربية	١٢ر٠	٠ر٩	٨٦ر٩	٤١ر٥
٢ – بقية العالم	١٣٢١ر٥	٨٨ر٦	١٥٣ر٤	٣٤ر١
٣ – المجموع	١٤٩١ر٥	١٠٠ر٠	٤٥٠ر٠	١٠٠ر٠

ويظهر هذا الجدول مقدار اعتماد لبنان على السوق العربية وخاصة بالنسبة لمصدراته (٦٦ بالمئة) . واذا كانت حصة بلدان السوق العربية المشتركة تبلغ ١٠ر٥ بالمئة بالنسبة للمستوردات و ٢٤ر٤ بالمئة بالنسبة للمصدرات ، وهي نسب ضخمة فان هذه النسب مرشحة للتعديل لمصلحة تزايد اهمية بلدان السوق المشتركة اذا ما تذكرنا ان السودان وليبيا ينويان الانضمام بدورهما الى السوق . وتبين جداول عام ١٩٦٨ ان حصة ليبيا من مجمل صادرات لبنان الى الدول العربية هي ٩ر٧ بالمئة مع توقع ازدياد هذه النسبة نتيجة للاوضاع الاقتصادية الجديدة التي يخلقها استغلال البترول الليبي . من جهة اخرى ينبغي التذكير بالحصة الضخمة من الخدمات اللبنانية المتجهة للسوق الخارجية – العربية اساسا – والخدمات المستهلكة محليا لمصلحة غير المقيمين ومعظمهم كذلك من العرب . هذه العوامل ترغم النظام اللبناني على التفتيش عن حل وسط يبقي على استفادته من العلاقات مع البلاد العربية ويجنبه دفع ثمن هذه الاستفادة بقدر الامكان .

في هذه الحال هل يمكننا تقديم بعض الاستنتاجات حول الحل الذي قد يتبلور بالنسبة لعلاقة لبنان بالسوق العربية المشتركة ؟ ان طبيعة التناقض بين النظام اللبناني والمنطقة العربية تجعل من الطرف العربي الطرف الرئيسي من التناقض بمعنى أن التطورات العربية هي الاكثر قدرة على الحسم في مواقف النظام اللبناني . من جهة اخرى فان مصير السوق العربية المشتركة بما تحمله من « اتجاهات تقدمية » مرهون بقدرات الانظمة العربية نفسها وبتطور اوضاعها .

وبالتاكيد فان تطورات ما بعد حرب حزيران – بما فيها التطورات الاخيرة في سوريا – لا تحمل على توقع قيام ضغوط اكثر فعالية باتجاه التحقيق الفعلي للسوق العربية المشتركة .

الحركة العمالية

إضراب الفاتنية :

لجنة العمال والعاملات تواجه الوعود والضغوط بمزيد من التنظيم والديمقراطية

كيف تطورت قضية عمال الفازية ؟
لقد أعلن العمال والعاملات الاضراب كوسيلة وحيدة لنيل حقوقهم ، الا ان السلطة ردت عليهم بالطرد النهائي ، واكد الوزير سابا قرار الطرد . الا انه ازاء ذلك تصاعد الاضراب فرد رئيس الوزارة ، كمحاولة مكشوفة منه « للفرط » الاضراب، بأنه سيعيد العمال الى العمل كموسميين يشتغلون مدة ٦ اشهر كالسابق .

بعد ذلك قام عمال وعاملات الفازية بتوزيع بيانات لعمال وعاملات الريجي في الحدث ، على أثر ذلك « تحرك » الاتحاد العمالي العام ، ومن الجهة الاخرى تحرك وزير المالية فوعد العمال باعادتهم الى العمل مع مطلع العام الجديد، كما وعد بزيادة كمية التبغ الى مليون كيلو ، الامر الذي يضمن لهم برأيه عملا سنويا ، ذلك أن الكمية السابقة كانت لا تتعدى النصف مليون كيلو ، وكانت تكفي لتشغيلهم نصف سنة . وبعد أن وصلت القضية الى هذا المستوى كان قد مضى على الاضراب مئة وعشرة ايام .

اما الاتحادات النقابية فكان رأيها بضرورة قبول عرض الوزير . ومن ثم وضعت لجنة الاضراب امام امرين : اما القبول بما « توصلت » اليه مع الوزير ، واما تصعيد الاضراب . وفي الوقت نفسه حاولت اقناع العمال بعدم قدرتهم على احتمال هذا التصعيد بعد انقضاء فترة طويلة على الاضراب .

من جهة اخرى كان راي الاتحادات ان المرجوع الى العمل يعتبر انتصارا بحد ذاته ، خاصة وانه يكون بامكانهم العودة الى الاضراب مع بداية العام الجديد في الوقت الذي يكون التبغ فيه قد أصبح في المعمل ، وتكون النقابة قد تمكنت من تعديل النظام الداخلي بشكل يسمح لها بتبني الاضراب والدفاع عن العمال الموسميين .

وهكذا يبدو واضحا من هذه الاراء ان النقابات والاتحادات ليست مستعدة للسير خطوات ابعد من ذلك وانها من جهتها تفتش عن مخرج يظهرها بمظهر من قام بمهمته خير قيام : النصح والارشاد .

وفي مواجهة هذا المأزق قررت اللجنة عقد الجمعية العمومية ، حتى يتولى العمال بانفسهم تقرير ما اذا كانوا يستطيعون تصعيد الاضراب والاستمرار به ، او القبول بعرض الوزير سابا .

وكانت الاراء متفقة على أن وعد الوزير بزيادة كمية الدخان الى مليون كيلو سيضمن العمل الدائم للعمال والعاملات ، الا أن البعض كان يحذر من ذلك منطلقا من وجهة نظر تقول بان زيادة الكمية لا تشكل ضمانا لاستمرار العمل الدائم ذلك أن الشركة اعتادت ان توقف العمل فترات ، رغم وجود الدخان في مخازن الشركة ، وبالتالي لا بد من الاصرار على تغيير وضع العمال بحيث يصبحوا عمالا دائمين لا موسميين ..

وبالرغم من وجود مثل هذا التحذير فقد وافقت الجمعية العمومية على عرض الوزير سابا وصدر قرار بذلك .

وفي هذا الاسبوع اجتمع المجلس النيابي وتحدث أربعة نواب حول اضراب الفازية . فما كان من رئيس الوزراء الا ان اكد بأن العمال والعاملات لن يثبتوا وبالتالي فانهم سيظلون عمالا موسميين مع زيادة مدة العمل (اي بدل ان يشتغلوا ٦ أشهر يشتغلون ٧ اشهر مع بقائهم موسميين معرضين للتوقيف عن العمل كل عام) .

وعندما اطلعت لجنة الاضراب على تصريح رئيس الوزراء ، تأكدت من صحة التحذيرات التي اطلقها بعض العمال في الجمعية العمومية. واجتمعت اللجنة فورا وقررت القيام باستفتاء بين العمال والعاملات حول ما جاء في تصريح كل من رئيس الوزراء ووزير المالية . ونظرا لوجود العمال في قراهم ارسلت لجنة اعلام حاملة وجهة نظر اللجنة بالتصريحين .

وكانت نتيجة هذا الاستفتاء حصول اللجنة من العمال على رأيين اساسيين متساويين ورأي ثانوي :

الراي الاول يرفض تصريح صائب سلام ويؤكد المشكوك بتصريح سابا ويطالب ، نتيجة لذلك ، باصدار قرار بالعمل الدائم .

الراي الثاني يوافق على وعد الوزير وينتظر تنفيذ الوعد معللا النفس في الوقت نفسه بجهود النقابات وتعهداتها .

أما الراي الثالث وتمثله مجموعة ضئيلة من العمال لا تتعدى ١٥ عاملا فكان يرى أن الاضراب كان من المفروض ان لا يعلن من الاساس باعتبار ان العمال لا يستطيعون الوقوف بوجه الدولة والتصدي لها .

وبتحليل اسباب صدور هذه الاراء تبين أن اصحاب الراي الاول هم الذين ساهموا اكثر من غيرهم في الاضراب والاعتصام .

اما اصحاب الراي الثاني فهم الذين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة تجبرهم على العمل مهما كانت شروط ذلك قاسية ومجحفة بحقهم، او من الذين تشكل الروابط العائلية عائقا امام استمرارهم في الاضراب .

اما اصحاب الراي الثالث فهم من ذوي الارتباط بالشركة أو الاقطاع السياسي وهذا ما منعهم دوما عن رؤيتهم مصالحهم الحقيقية.

لقد كان هذا الاستفتاء خطوة هامة على طريق الممارسة الديمقراطية لمواجهة كافة الضغوطات الخارجية ، حتى ولو لم يأخذ النقاش مداه الكامل بين لجنة الاعلام والعمال . وهذه الممارسة الديمقراطية اتاحت للعمال اكتشاف حقيقة الاتحادات النقابية وبعدها عن تمثيل مصالح العمال بدليل موافقة الجمعية العمومية على قرار الوزير رغم التحذيرات التي ابديت فقد عقدت هذه الجمعية بقيادة حسيب عبد الجواد عمليا الذي دفع العمال لتبني وجهة نظر الاتحادات بحجة عدم قدرتهم على التصعيد بالرغم من كلامه الحماسي .

ومما يزيد في اهمية هذه الممارسة الديمقراطية هي أن العمال أصبحوا يدركون الوعود والتطمينات النقابية والوزارية على حقيقتها ، وهذا ما سيمكنهم من تحديد عوامل الفشل والنجاح في الاضرابات اللاحقة . وهذا ما تعنيه وجهة النظر الاولى .

وهذا الادراك العمالي قد انعكس في تصريح للجنة الاضراب لاحدى الصحف بقولها ان العمال اصبحوا مستعدين اكثر من اي وقت مضى للتظاهر في سبيل نيل الحقوق بينما كانت اللجنة قبل الاستفتاء تنتظر قرار الوزير باستدعاء العمال والعاملات الى العمل .

تقرير عن مياومي البرق والبريد في الشمال

نظام المياومين او الاجراء المؤقتين في لبنان بدعة لاستغلال الاف الشغيلة . فالتداخل في العمل حاصل بينهم وبين الموظفين المثبتين ، ولا وجود لفروقات في الانتاجية في معظم الحالات ، هذه البدعة تستخدمها العديد من المصالح المستقلة والمديريات الرسمية ، فتتفلت من خلالها من تطبيق معظم مواد قوانين العمل اللبناني (الحد الادنى للاجور ونسبة الزيادات على الاجور والاجازات المدفوعة ...) تحت ستار نظام خاص بالمياومين او الاجراء المؤقتين . ويخضع هذا القطاع الواسع الانتشار لنفوذ الاقطاع السياسي حيث يحصر التعيين بصلاحيات المدراء العامين ويبقى سيف الصرف من الخدمة مسلطا على العمال لضمان تبعيتهم للاقطاع السياسي.

ان مياومي البرق والبريد في الشمال نموذج واضح على ذلك :

عدد المياومين حوالي ١٥٠ مياوما اكثرهم مضى سنوات عديدة على تعيينه ، بعضهم ٩ سنوات مثلا ولم يزلوا مؤقتين ، منهم من يؤمن اعمال المخابرات البرقية ، ومنهم من يقوم بأعمال التوزيعات ، ومنهم من يعمل على الكيشهات : حوالات وطوابع ومضمون ... واكثرهم توالوا على أقسام عديدة حيث اتقنوا العمل في معظم الاقسام ، يتضح ذلك من نوعية الاعمال التي يقومون بها وتداخلهم مع الموظفين المثبتين تساويهم في الانتاج معهم ، فليس من فروقات مثلا بين موزع « مؤقت » عمل زمنا طويلا في منطقة ما حيث تعرف على عناوين معظم المنازل وأصحاب الحرف ، واخر موزع ثابت .

وهذا ينطبق أيضا في الكيشهات وفي المخابرات البرقية .. يقول بعضهم : « لقد اصبحنا بخبرة تفوق العديد من الموظفين بحيث بتنا مدربين فعليين لاي موظف مثبت جديد يلتحق بالعمل » . اذا كان هدف التعيين بواسطة مجلس الخدمة المدنية على أساس شهادات مدرسية رفع الانتاجية ، فأول ما ينبغي فعله الغاء صلاحيات المدراء العامين في تعيين مياومين مؤقتين ، وتثبيت الاكثرية الساحقة من المؤقتين ذوي الخبرة ، وبالتالي المتنجين ، وبعضهم دخل على أساس شهادات مهنية وفنية . لكن الهدف واضح : الاستغلال وتقوية نفوذ الاقطاع السياسي الحاكم .

حتى منتصف هذا العام كان الحد الادنى للاجور المعمول به هو ٥٥٨ ق. عن كل يوم عمل فعلي بالرغم من الحد الادنى للاجور حسب قانون العمل ، ارتفع بعدها فأصبح ٦٤٠ ق.ل مع فروقات عدة أشهر ، وسرقت بالطبع منهم فروقات السنوات التي لم يدفع فيها الحد الادنى .

ان ارتفاع الاجور كان نتيجة سيل البرقيات الدائمة للمسؤولين مطالبة بتطبيق الحد الادنى (اطرفها كانت برقية للوزير جنبلاط تبرعوا فيها باجر يوم عمل ليوم الهند جاء فيها : « بتواضع ممزوج بالخجل نتبرع بواسطتكم لهذه الحملة الانسانية براتب يوم كامل ٥٥٨ ق.ل. وذلك لتحسسنا قيمة الجوع والفاقة » !)

علاوة على ذلك ، ضآلة الاجر ، اسلوب الحسومات الكيفي لتطويع « المتمردين » اسلوب سائد ، التأخر اشهر بدفع الراتب يحدث باستمرار . ينتج عن تدخل الاقطاع السياسي بالتعيينات تضخم في عدد المياومين، فكل وزير جديد يدخل انصارا له بصفة « مؤقتين » ، ادى هذا لتقليص ايام العمل حيث بلغت في بعض الاشهر عشرون يوما او اقل ، في هذه الحالة يضاف للراتب الشهري المتدني مشكلة اخرى يجب أن يعيها المياومون ويقاوموها ، تدني تعويض نهاية الخدمة حيث يحسب التعويض في الضمان الاجتماعي على اساس عدد ايام العمل الفعلية . يتم ذلك امام أعين المياومين الذين يرون التنفيعات – السرقات : مثلا ساعة عمل يومية من قبل ملتزم « محظوظ » لنقل « اليومية » الى المركز من المكاتب في المناطق يقبض حوالي ١٥٠٠ ليرة شهريا بينما سيارات المكتب مجمدة وباستطاعتها تأمين المهمة . والصرف التعسفي ممكن حصوله في أي ظرف ايضا (يجب أن يعلم المياومون انه في حال صرفهم قبل عشرين سنة خدمة او بلوغ السن القانوني لا يستفيدون الا نصف تعويضهم والنصف الاخر يذهب للضمان !)

كذلك يجب ان يتقي أي موزع صدمة سيارة تؤدي به للعجز عن العمل ، لانه لن يستفيد الا من نصف التعويض !

المياومون محرومون من المساعدات المرضية، طبعا لا تدفع اجورهم ايام المرض ، فتلك مسائل مسؤول عنها الاجير المؤقت !.. هم محرومون أيضا من اجر يوم تعطيل بسبب وفاة والد او قريب فالادارة غير مسؤولة عن الوفاة ! تراكم العمل اثناء التعطيل لا يحسب بالقطعة خاصة للموزعين . محرومون أيضا من الاجازات المدفوعة ، محرومون من امتيازات تعاونية الموظفين فهم غير مثبتين !

في حال التثبيت سنوات الخدمة السابقة لا تضاف اية درجات بالرغم من بلوغها تسع سنوات مثلا . هم فقط في الضمان الاجتماعي ويستفيدون من عيدي العمال والاستقلال .

هذه الاوضاع التي يعيشها المياومون دفعت باكثرهم للعمل ساعات اضافية او ممارسة عمل مأجور اخر اضافي . وبالطبع لا تقف المهازل هنا ، بل اخرها حماية الاقطاع السياسي لعدة عناصر لا تعمل شيئا دون رقيب سوى تمجيد « الزعيم » ، وشتم اعدائه السياسيين ، وممارسة الرشوة علنا او احصاء اراء المياومين السياسية والافادة عنها « للزعيم ».

يتضح من ذلك اهمية شعار التثبيت ، واهمية وحدة التنظيم للمياومين في مختلف ادارات الدولة (الاجراء الموقتين) يتضح من ذلك اهمية تحرك المياومين في البريد لتجميع انفسهم في لجان عمل ديمقراطية تتجاوز اسلوب الطلب عبر البرقيات، فهي قادرة على شل أعمال اجزاء واسعة من البورجوازية التجارية .

فهـرس بموضوعـات الحـريّـة عـام ١٩٧٠

تسهيلا للقراء والباحثين نثبت فيما يلي فهرسا لابرز الموضوعات والاخبار التي وردت في اعداد « الحرية » لعام ١٩٧٠ وهذه الموضوعات تتناول الابواب التالية : لبنان — حركة المقاومة الفلسطينية — الخليج العربي والجزيرة — المغرب العربي — العراق وسوريا — مؤتمر القمة ، الحل السياسي ، الشرق الاوسط — الجبهة الشعبية الديمقراطية — الاستعمار والعالم الثالث — قضايا نظرية ومناقشات :

لبنان

حركة المقاومة الفلسطينية :

الخليج ، والجزيرة :

المغرب العربي :

العراق — سوريا :

مؤتمرات القمه — الحل السلمي — الشرق الاوسط :

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين :

الاستعمار والعالم الثالث :

قضايا نظرية :